A

February 2012

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

لجنة مشكلات السلع

الدورة التاسعة والستون

روما، 28 – 30 مايو/أيار 2012

استعراض الجماعات السلعية الحكومية الدولية التابعة للجنة مشكلات السلع

بيان المحتويات

الفقرات

أولاً – مقدمة 1–4

ثانياً – توقعات البلدان 5–8

ثالثاً – تطور الجماعات 9–33

رابعاً – الأهمية الموضوعية للجماعات الحكومية الدولية فيما يتعلق بتوقعات .....

البلدان الأعضاء *34–68*

شفافية الأسواق *36–48*

تقلبات الأسواق *49–52*

تحرير التجارة والنفاذ إلى الأسواق *53–62*

توسيع الأسواق ومشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة *63–66*

أنشطة التنمية *67–68*

خامسا – ترتيبات العمل الحالية 69–82

الإنفاق على دورات الجماعات الحكومية الدولية *69–70*

ترتيبات التشغيل العامة *71–72*

تغطية الجماعات الحكومية الدولية *73–75*

حضور دورات الجماعات الحكومية الدولية *76–82*

سادسا – نهج لتعزيز أهمية الجماعات الحكومية الدولية 83–104

ترتيبات العمل *87–100*

الدور الموضوعي للجماعات الحكومية الدولية *101–104*

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

MD081/A

أولاً – مقدمة

1 – نظرت لجنة مشكلات السلع في دورتها الثامنة والستين (14–16 يونيو/حزيران 2010) في دورها وترتيبات عملها ودور وترتيبات عمل الجماعات الحكومية الدولية **المختصة بالسلع** في ضوء توصيات التقييم الخارجي المستقل والمناقشات الجارية في مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالتدابير الرامية إلى زيادة كفاءة الأجهزة الرئاسية، بما في ذلك التمثيل. ولتسهيل دراسة مفصلة لأدوار وترتيبات عمل لجنة مشكلات السلع والجماعات الحكومية الدولية التابعة لها، قررت اللجنة إنشاء مجموعة عمل مفتوحة العضوية تضم في عضويتها الأساسية عضوين عن كل إقليم، وتحت رئاسة رئيس لجنة مشكلات السلع.

2 – وعقد الاجتماع الأول لمجموعة العمل المفتوحة العضوية المعني بإصلاح لجنة مشكلات السلع في 13 ديسمبر/كانون الأول 2010. وأكد الاجتماع على ضرورة إعادة النظر في أدوار وترتيبات عمل لجنة مشكلات السلع وأجهزتها الفرعية لضمان استمرار أهميتها في ضوء التطورات الحاصلة في أسواق السلع الأساسية، وخصوصا تزايد المخاوف حول تقلبات الأسعار. وللاضطلاع بهذه المهمة، جرى التشديد على أهمية مراعاة أدوار ووظائف المنظمات الأخرى المختصة بالسلع مثل الصندوق المشترك للسلع الأساسية والمنظمات السلعية المتخصصة.

3 – ووافقت مجموعة العمل المفتوحة العضوية على جملة أمور منها ضرورة إجراء الأمانة لاستعراض مفصّل للجماعات الحكومية الدولية. وينبغي للاستعراض أن ينظر، من بين أمور أخرى، في فائدة كل جماعة حكومية دولية، وفي نطاق مشاركة القطاع الخاص، والحضور والتمثيل ونطاق عمليات الاندماج بين الجماعات الحكومية الدولية أو إلغائها.

4 – تقدم هذه الوثيقة تحليلا لدور وأداء الجماعات الحكومية الدولية حالياً فيما يتعلق بتوقعات البلدان الأعضاء، على النحو الموجز في القسم الثاني. ولفهم أفضل للوظائف الحالية للجماعات الحكومية الدولية، من المفيد الاطلاع على منظور التغييرات التي حدثت على مر الزمن والعوامل المسؤولة (القسم الثالث).[1] ويجري تحليل الأهمية الموضوعية الحالية للجماعات الحكومية الدولية فيما يتعلق بتوقعات البلدان الأعضاء في القسم الرابع، في حين يجري وصف ترتيبات العمل السائدة في الجماعات الحكومية الدولية في القسم الخامس الذي يتناول أيضا التغطية السلعية والحضور. وأخيرا يقدم الفصل السادس بعض المناقشة العامة للقضايا التي حددتها مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بإصلاح لجنة مشكلات السلع وغيرها من الجهات التي قد تكون ذات فائدة لمجموعة العمل.

[1] تناقش العلاقة بين الصندوق المشترك للسلع والجماعات الحكومية الدولية في القسمين الثالث والرابع. بيد أن دور وأداء المنظمات السلعية المتخصصة غير الفاو يعدان خارج نطاق هذه الدراسة.

ثانياً – توقعات البلدان الأعضاء

5 – من أجل ضمان استمرار أهمية الجماعات الحكومية الدولية، والتي يبدو أنها الهدف الشامل للدول الأعضاء خلال عملية الاستعراض الحالي، من الضروري فهم توقعاتهم السائدة بشأن دور الجماعات مع مراعاة التطورات الحاصلة في أسواق السلع الأساسية ودراسة مدى قدرة هذه الجماعات على الاستجابة لهذه الاحتياجات.

6 – عموما يمكن تصنيف احتياجات البلدان الأعضاء كما وردت في الاستنتاجات والتوصيات وأولويات العمل المتفق عليها لمختلف الهيئات الحكومية الدولية، بما في ذلك لجنة مشكلات السلع، والجماعات الحكومية الدولية والاجتماع الأول لمجموعة العمل المعنية بإصلاح لجنة مشكلات السلع على نطاق واسع (وليس بالضرورة حسب ترتيب الأسبقية) على النحو التالي:

(أ) حفظ أو تحسين شفافية الأسواق في الأجلين القصير والطويل؛

(ب) تحليل تقلبات الأسواق بهدف استكشاف أنظمة قابلة للتطبيق وقائمة على آليات السوق لإدارة صدمات الأسعار العالمية والتخفيف من آثارها السلبية على المنتجين والمستهلكين، لا سيما في البلدان الأكثر فقرا وضعفا؛

(ج) تشجيع تحرير التجارة وتحسين الوصول إلى الأسواق؛

(د) تشجيع التوسع في السوق وتنويع الصادرات، وتحسين مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في سلسلة القيمة؛

(هـ) زيادة الاستثمار في الزراعة في البلدان النامية؛

(و) التشجيع على اعتماد تكنولوجيات جديدة لخفض التكاليف وتحسين الجودة، وتخفيف الآثار البيئية الضارة، ومكافحة الآفات والأمراض.

7 – هناك قدر لا بأس به من التوافق في الآراء بين الدول الأعضاء حول القضايا ذات الأولوية التي ينبغي التصدي لها، لكن ليس من الواضح دائما كيف يمكن أن تعالج هذه القضايا على أفضل وجه. فغالبا ما كانت مناقشة طرائق تحسين فعالية الجماعات الحكومية الدولية تخضع للجهود المبذولة من أجل الحد من تجاوز النفقات في الميزانية.

8 – وبينما هناك حاجة إلى تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة واحتياجات البرامج، هناك ميل إلى تغليب الاعتبارات المتعلقة بالميزانية. ففي حالات عدة، أجج الحد من أنشطة الجماعات المزيد من الشكوك بشأن جدواها وأهميتها، مع التأثير في تقليص برامجها. وعلى المستويات الحالية للموارد وبترتيبات العمل الحالية، يحق التساؤل عما إذا كانت النتائج النهائية لها ما يبررها سواء من حيث الميزانية وتنفيذ البرامج الموضوعية. وسيحاول الاستعراض التالي معالجة هذه القضايا مراعيا في المقام الأول جميع الاحتياجات الموضوعية والمتطلبات التشغيلية للبلدان الأعضاء.

ثالثاً – تطور الجماعات

9 – من أجل فهم أفضل لقابلية الجماعات الحكومية الدولية **المختصة بالسلع** للتكيف مع ظروف السوق المتغيرة وأولويات البلدان الأعضاء، يقدم القسم التالي سردا لتطورها. ويؤكد هذا السرد أن البلدان الأعضاء عادة ما تكون قادرة على تكييف جماعاتها مع القضايا الشاملة المثيرة للقلق في أسواق السلع الزراعية.

10 – للجماعات الحكومية الدولية التابعة للجنة مشكلات السلع تاريخ طويل وتقاليد عريقة – تمتد على مدى أكثر من نصف قرن – في تيسير التعاون الدولي وبناء توافق الآراء بشأن قضايا أسواق السلع الأساسية. بل الأهم من ذلك أن وظائفها تكيفت عبر الزمن مع التغيرات الكبرى التي طرأت في الأسواق الدولية للسلع الأساسية ومع المفاهيم المتطورة في المجتمع الدولي فيما يتعلق بالطرق المناسبة على صعيد السياسات السلعية للتصدي للمشاكل السائدة المتعلقة بالسوق والتجارة.

11 – وهناك دلائل تشير إلى أن الجماعات الحكومية الدولية داخلة في مرحلة جديدة، هي الرابعة في تاريخها الطويل، لتكون في مستوى التحديات التي تفرضها الظروف الراهنة في مجال التعاون الدولي بشأن مسائل التجارة الزراعية. وبدلا من أن تكون مراحل مرتبطة بالوقت أساساً، تجسد المراحل الموصوفة أدناه التغير الحاصل في التركيز على الجماعات، مما يؤثر في أدوارها وترتيبات عملها.

12 – كانت ***المرحلة الأولى***، المتزامنة مع تدخل الحكومات في الأسواق بمزيد من الصرامة، متعلقة أساساً بتنظيم الإمدادات واستقرار الأسعار. فمنذ أوائل الخمسينيات ولنحو ثلاثة عقود، كان التركيز في السياسات الزراعية الدولية منصباً على الاتفاقات السلعية ذات الأحكام الاقتصادية. وتجسد التركيز على الاتفاقات السلعية، وهو ما يتضح من دستور المنظمة[2]، في إنشاء إحدى عشرة جماعة سلعية حكومية دولية في المنظمة في الفترة 1955–1985.

[2] تنص الفقرة 2(و) من المادة 1 من دستور المنظمة على أن من بين الإجراءات التي ينبغي للمنظمة تشجيعها التوصية باتخاذ إجراءات وطنية ودولية من أجل "اعتماد سياسات دولية فيما يتعلق باتفاقات السلع الزراعية".

13 – وفيما يلي الجماعات الحكومية الدولية التي أنشئت خلال هذه الفترة: الأرز (1955)، والكاكاو (1956) والحبوب (1957)، والحمضيات (1959)، الجوت والتيل والألياف المماثلة (1963)، والبذور الزيتية والزيوت والدهون (1965)، والموز (1965)، والألياف الصلبة (1966)، والنبيذ ومنتجات العنب (1968)، والشاي (1969)، واللحوم (1970) والجماعة الفرعية المختصة بالجلود الكبيرة والصغيرة التابعة للجماعة الحكومية الدولية المختصة باللحوم (1985)[3].

14 – خلال هذه السنوات المبكرة، تناولت كل الجماعات قضايا تثبيت الأسواق. وكان للعمل في بعض الجماعات **المختصة بالسلع** التابعة للمنظمة دور هام في تأسيس بعض الهيئات السلعية الدولية، ولا سيما المنظمة الدولية للكاكاو والمنظمة الدولية للجوت، بينما في حالات أخرى مثل الموز والشاي، قامت الجماعات الفرعية بدور مفيد في تحديد المعالم لمفاوضات محتملة. فقد عملت اثنتان من الجماعات الحكومية الدولية (المختصة بالجوت والمختصة بالألياف الصلبة) بنشاط في تفعيل مخططات الأسعار غير الرسمية لتحقيق الاستقرار في الأسواق التي اعتبرت ناجحة نظرا إلى التزام حكومات الدول الأعضاء.

15 – ومنذ أواخر الخمسينيات، وبعد الإدراك المتزايد بأن تدابير تحقيق الاستقرار التي اتخذتها الحكومات من تلقاء نفسها عبر الأرصدة، وضبط الصادرات، وفرض الحصص على الواردات لا يمكن أن تكون ناجحة، ناهيك أن تكون مستدامة، زاد التركيز على الآثار التي تخلفها السياسات الحكومية الكامنة على مستوى الإنتاج والطلب. وفي هذا العمل، تطورت درجة عالية من التفاعل بين لجنة مشكلات السلع والجماعات **المختصة بالسلع** التابعة لها، ولا سيما فيما يخص الحبوب[4] حيث بدأت النظر في سياسات الحبوب الوطنية مع الإشارة إلى المبادئ التوجيهية التي وضعتها المنظمة بشأن السياسات الوطنية لتحقيق الاستقرار في أسعار المنتجات الزراعية وسياسات الدعم. وقد اعتمد المؤتمر بموجب قراره 61/3 المبادئ التوجيهية التي وضعتها لجنة مشكلات السلع في مطلع الستينات.

[3] في أثناء هذه الفترة، تجسد الاهتمام بالاتفاقات السلعية أيضا في إنشاء المنظمات السلعية الدولية التالية: المجلس الدولي للقمح (1949)، والمجلس الدولي للسكر (1953)، والمنظمة الدولية لزيت الزيتون (1959)، والمنظمة الدولية للبن (1963)، والمنظمة الدولية للكاكاو (1972)، والمنظمة الدولية للمطاط الطبيعي (1980)، والرابطة الدولية لتشجيع الشاي (1980)، والمنظمة الدولية للجوت (1984)، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية (1985).

[4] أوعزت لجنة مشكلات السلع في دورتها الرابعة والثلاثين إلى الجماعة المختصة بالحبوب أن تدرس السياسات الوطنية المتعلقة بالحبوب والآثار الدولية المترتبة عليها، مع الإشارة بشكل خاص إلى "(أ) أي مدى نفذت الحكومات التوصيات السابقة الصادرة عن اللجنة؛ (ب) سبب عدم تنفيذ الحكومات لبعض التوصيات؛ (ج) إمكانية تحقيق توصياتها الأصلية بوسائل بديلة." تقرير الدورة الرابعة والثلاثين، الفقرة 68.

16 – وأضحى استعراض التطورات السياساتية تدريجيا جزءاً لا يتجزأ من عمل الجماعات **المختصة بالسلع**. وكانت الجماعات المختصة بالأرز، والبذور الزيتية، والزيوت والدهون، واللحوم ومنتجات الألبان ناجحة للغاية في المضي بالعمل قُدما في هذا المجال من أجل التوصل إلى مبادئ توجيهية طوعية متفق عليها دوليا لاتخاذ إجراءات سياساتية للحد من تشوهات الأسواق وضمان توازن أفضل بين الإمدادات والطلب. وقد اعتمدت هذه الجماعات المبادئ التوجيهية أول الأمر في 1971 و 1980 و 1976، على التوالي، ونُقحت على فترات دورية[5]. وحتى الآن، تشكل استعراضاتها للسياسات الحكومية فرصاً للحوار السياساتي. وتجدر الإشارة إلى أن الجماعة الحكومية الدولية المختصة باللحوم ومنتجات الألبان أكدت في دورتها الأخيرة في عام 2009 على الأهمية الفريدة من نوعها التي يتسم بها تحليل التطورات السياساتية الذي جرى تحت رعاية الجماعة.[6]

17 – وهكذا، لم تنضج بذور ***المرحلة الثانية*** من الجماعات **المختصة بالسلع** التابعة للمنظمة إلا في العقد التالي لمطلع الستينيات. فقد كان ينظر إلى الجماعات في البداية على أنها في المقام الأول هيئات تحضيرية مكلفة بمهمة صياغة الاتفاقات السلعية الدولية. بيد أنه، بسبب الصعوبات التي اعترضت العمل على وضع اتفاقات جديدة، والضغط من أجل تنفيذ الاتفاقات القائمة والحاجة الجلية إلى معلومات أوفى لمعالجة مشكلات السلع، استمر وجود الجماعات بصفتها منظمات دائمة للنقاش الحكومي الدولي، لا فيما يخص ظروف الأسواق ومشاكلها (بما في ذلك تقلبات الأسعار) فحسب ولكن فيما يخص قبل كل شيء العوامل السياساتية الكامنة المسؤولة عن الصعوبات القائمة.[7] واستمرت الجماعات في تقديم ما اعتبر تقييمات مرجعية وموضوعية للوضع الزراعي والآفاق الزراعية في العالم (بما في ذلك التوقعات)، للتدابير الوطنية لتحقيق الاستقرار وسياسات دعم الأسعار وللمعونة الغذائية واستغلال الفائض الغذائي.

---

[5] أجرت الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالأرز آخر التنقيحات على المبادئ التوجيهية في 1996. أما فيما يخص البذور الزيتية، والزيوت والدهون، قررت الجماعة في منتصف التسعينيات الشروع في تنقيح لمراعاة النظام التجاري الجديد والسياسات الزراعية المرتبطة بإنهاء جولة أوروغواي للاتفاق العام للتعريفة الجمركية، لكنها لم تنجح لحد الآن في الاتفاق على مجموعة منقحة من المبادئ التوجيهية. وبالنسبة إلى اللحوم، نقحت الجماعة المبادئ التوجيهية في 1998، وبينما لا تشمل المبادئ التوجيهية منتجات الألبان، أُدرج تقييم لاتجاهات السياسات المتعلقة بمنتجات الألبان، اعتبارا من الدورة العشرين للجماعة الحكومية الدولية في 2004، ضمن تقييم التطورات السياساتية لأول مرة.

[6] في معرض الإشارة إلى أن منظمة التجارة العالمية لم تُجر هذا النوع من التحليل، وأن تحليل السياسات المتعلقة بالثروة الحيوانية ودرجة الخبرة المتعلقة بأسواق الماشية قد تدهورا في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على مر السنين، حثت الجماعة المنظمة على "عدم إيلاء أولوية دنيا لهذه الوظيفة المهمة". (تقرير الدورة الثانية والعشرين، لجنة مشكلات السلع: ME 09/6، الفقرة 16).

[7] تجسد هذا الدور الموسَّع في إعادة تسمية جميع الهيئات السلعية الحكومية الدولية القائمة في 1981 حيث سُميت منذئذ"جماعات" حكومية دولية من البلدان الأعضاء بدلا من "جماعات دراسية" (اللحوم والمون) أو "لجان استشارية أو لجان فرعية" (الأرز والشاي). وكانت تسمية الهيئات السلعية الفرعية التابعة للجنة مشكلات السلع وفقا لقرار المؤتمر 71/19 المتعلق بتسمية هيئات المنظمة.

18 – وخلال السبعينيات، بعدما خاب الأمل في الجهود الرامية إلى التفاوض بشأن الاتفاقات الدولية للسلع الأساسية، بما في ذلك في إطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية الذي وضعه الأونكتاد، ومع تراجع الحكومات تدريجيا عن التدخل المباشر في السوق، زاد الاعتماد على كفاءة الأسواق لحل مشاكل العرض والأسعار. وبالتالي، تميزت المرحلة الثانية بزخم أكبر لتحسين شفافية السوق، وتعزيز نظم المعلومات، وإجراء تحليل لآفاق السوق على المدى الطويل لتسهيل التكيف مع حالات الاختلال المحتملة وتحسين أداء الأسواق.

19 – بيد أنه منذ أواخر السبعينيات، تزايد إدراك أن قوى السوق وحدها لا تستطيع، في إطار السياسات الحالية، أن تحل مشاكل أسواق السلع، ولا سيما الأسواق التي تحظى باهتمام البلدان النامية. وفي المنظمة وضعت خطة عمل بشأن الأمن الغذائي العالمي، وجرى الاعتراف بالصلة القائمة بين التجارة الزراعية، التي تعوقها السياسة الحمائية المنتشرة على نطاق واسع، والأمن الغذائي. وفي قرار المؤتمر 79/2 المتعلق بتجارة السلع والسياسة الحمائية والتكيف الزراعي، بلغ القلق ذروته إزاء الآثار المدمرة التي قد تترتب على السياسة الحمائية الزراعية في استقرار الأسواق وتحقيق الأمن الغذائي.

20 – وقدم هذا القرار إطارا لمناقشات منتظمة في لجنة مشكلات السلع فيما يتعلق بالتطورات الحاصلة في السياسات التي تؤثر في التجارة السلعية الدولية. ومرة أخرى، حدث تفاعل قوي بين لجنة مشكلات السلع وجماعاتها السلعية التي قامت باستعراضات منتظمة للظروف السياساتية التي تؤثر في سلعها متابعةً للقرار 79/2. وبينما جرى الاعتراف بأن الجماعات الحكومية الدولية ليست هيئات تفاوضية، استخدمت بشكل متزايد لإرسال إشارات واضحة إلى المجتمع الدولي بشأن مشاكل تجارة السلع، ولا سيما في البلدان النامية. وكانت المناقشات التي جرت في أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات وسياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالبذور الزيتية والموز دليلا على استخدام لجنة مشكلات السلع والجماعات الحكومية الدولية للجهر بالمواقف الحكومية.

21 – وبعد هذه الفترة المعقدة، هيمن على ***المرحلة الثالثة*** من الجماعات الحكومية الدولية عاملان جديدان يمثلان النتائج المنطقية للمرحلة السابقة. فمن ناحية، في أواخر الثمانينيات أدى النجاح الباهر للجهود الرامية إلى تحسين الشروط التي تنتقل بموجبها السلع في التجارة الدولية إلى إدراج الزراعة لأول مرة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار الاتفاق العام للتعريفة الجمركية. ومن ناحية أخرى، قويت النهج المتبعة من أجل حل مشاكل أسواق السلع من خلال تدابير غير اتفاقات تثبيت الاستقرار. ولم تعد الاتفاقات السلعية الدولية التي تم التفاوض بشأنها (أو أعيد التفاوض بشأنها) تتضمن أحكاما اقتصادية. واستهدف الصندوق المشترك للسلع المتفاوض بشأنه في الأونكتاد في إطار البرنامج المتكامل للسلع من خلال حسابه الثاني تحسين أسواق السلع وتعزيز قدرة البلدان النامية وصغار المزارعين على المشاركة في التجارة من خلال مشاريع البحث والتطوير.

22 – وكانت لهذين التطورين آثار عميقة في عمل الجماعات الحكومية الدولية. فتحول تركيز الاهتمام الدولي على قضايا السياسة العامة المؤثرة في التجارة بسلع مختلفة من الجماعات إلى محافل التفاوض بشأن الغات في إطار جولة أوروغواي. وأضحى الإعلان عن المواقف الحكومية في الجماعات أقل بروزا، وفي حالات سادها الجدل، تطورت المعارضة إلى مناقشات داخل الجماعات. فعلى سبيل المثال، أدت مناقشة نظام الموز في الجماعة الاقتصادية الأوروبية في الدورة الرابعة عشرة للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالموز في عام 1994 إلى طريق مسدود حال، للمرة الأولى في تاريخ الجماعة الحكومية الدولية، دون اعتماد تقرير متفق عليه.

23 – في النهاية، اعتُرف بأن تحليل الخيارات الذي جرى تحت رعاية الجماعات قد يساعد جميع الأطراف المتفاوضة بضمان جعل البلدان النامية على اطلاع جيد وشركاء على قدم المساواة. وبعد نجاح جولة أوروغواي في عام 1994 وبدء عمل منظمة التجارة العالمية في عام 1995، دعيت لجنة مشكلات السلع والجماعات الحكومية الدولية التابعة لها إلى تحليل الآثار الحالية والمحتملة المترتبة على اتفاق الزراعة. وكانت من بين القضايا التي جرى تناولها المخاوف بشأن احتمال شدة عدم استقرار الأسعار، وانتقال الأسعار إلى المنتجين والمستهلكين لدى الاستيراد وفي البلدان المستوردة، والأرصدة، والأمن الغذائي.

24 – ومع ذلك، جرى تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية بشأن تحليل وتنفيذ اتفاق الزراعة والاتفاقات الأخرى ذات الصلة الواردة في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي في إطار "مظلة البرنامج" خارج إطار الجماعات، رغم أن لجنة مشكلات السلع رصدت التقدم الذي أحرزه البرنامج وأيدته. وكانت هذه المساعدة التقنية تراعي في توجهها القضايا، بدلا من المنتج، وكانت موجهة إلى الخبراء في وزارات التجارة بدلا من الزراعة، التي تشكل المكون الرئيسي للجماعات.[8]

25 – ومع انطلاق جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في عام 2000، كثفت لجنة مشكلات السلع من نظرها قضايا الحمائية في التجارة الزراعية وغيرها من قضايا السياسة العامة التي تترتب عليها آثار في الصادرات والواردات الزراعية للبلدان النامية. وبدأ برنامج جديد لبناء القدرات المتصلة بالتجارة في مجالات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات (مظلة الشامل الثاني) لدعم حكومات الدول الأعضاء فيما يتعلق بمفاوضات منظمة التجارة العالمية.

[8] من النواتج الهامة المراعية للسلع في توجهها والتي استعانت بخبرة الجماعات التقرير المعنون "السلع الزراعية: النماذج والقضايا التفاوضية ذات الصلة لمنظمة التجارة العالمية" الفاو 2003.

26 – وأدى تشغيل الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية في عام 1990 إلى تعديل كبير في أدوار الجماعات الحكومية الدولية التي حددها الصندوق المشترك للسلع بصفتها أجهزة سلعية دولية، أو شركاء في التنمية و تحديد أولويات مشاريع التنمية السلعية. واكتسبت هذه الجماعات دورا هاما في تنفيذ نهج "التدابير الأخرى" للتعامل مع مشاكل أسواق السلع في البلدان النامية.

27 – وفي مطلع التسعينيات، عُينت ثماني جماعات حكومية دولية مختصة بالسلع تابعة للمنظمة بصفتها أجهزة سلعية دولية وهي الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالموز (وفيما بعد الجماعة الفرعية المختصة بالفاكهة الاستوائية)؛ وبالحمضيات؛ والألياف الصلبة؛ واللحوم؛ والبذور الزيتية، والزيوت والدهون؛ والأرز؛ والشاي؛ و الجماعة الفرعية المختصة بالجلود الكبيرة والصغيرة. ولتبديد مخاوف الصندوق المشترك للسلع فيما يتعلق بالسلع الأخرى ذات الأهمية بالنسبة إلى البلدان النامية، تم توسيع نطاق ولاية الجماعة الحكومية الدولية المختصة باللحوم لتشمل منتجات الألبان، في حين قبلت الجماعة المختصة بالحبوب البقول والجذور والدرنات لأغراض مشاريع الصندوق المشترك للسلع. وتبنَّت الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالموز والفاكهة الاستوائية أيضا عدداً من السلع "اليتيمة" مثل المكسرات، والتوابل والزيوت الأساسية. أما الجماعات التي لم تحصل على صفة الجهاز السلعي الدولي فهي الجماعة المختصة بالنبيذ ومنتجات الكروم؛ والجوت والتيل والألياف المماثلة؛ والكاكاو والحبوب، حيث توجد لهذه الجماعات أجهزة سلعية دولية أصلا.

28 – وكُلفت الجماعات التي عُينت أجهزة سلعية دولية بوضع استراتيجيات عالمية محددة مختصة بالسلع، وتحديد المجالات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية. بالإضافة إلى ذلك، أسندت إليها مسؤولية استعراض المشاريع الإنمائية وترتيب أولوياتها، وتقديمها إلى الصندوق المشترك للسلع الأساسية قصد الحصول على التمويل؛ والإشراف على تنفيذ المشاريع في الحالات التي لا تكون فيها منظمة الأغذية والزراعة الوكالة المنفذة.

29 – وتولت الجماعات هذه المهام الجديدة خلال المرحلة الثالثة إلى جانب مسؤولياتها الأساسية الأخرى، ولا سيما في مجال تحليل التوقعات على المدى المتوسط واستعراض التطورات السياساتية. بالإضافة إلى ذلك، استمرت أيضا مبادرات سلعية عديدة[9] داخل مختلف الجماعات استجابة لطلبات البلدان الأعضاء.

[9] من الأمثلة على ذلك الأعمال المتعلقة بتشجيع الاستهلاك في الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالشاي؛ والآثار المحتملة لتحرير التجارة في أرصدة الحبوب في الجماعة المختصة بالحبوب؛ ونظرت الجماعة المختصة بالبذور الزيتية، والزيوت والدهون في المقترح الذي قدمته الجماعة الأوروبية في جولة أوروغواي بهدف "إعادة التوازن" للسياسة الزراعية المشتركة؛ والدراسات المتعلقة بتكلفة الإنتاج في الجماعة المختصة بالأرز؛ ورصد الحالة التنافسية إزاء المواد التركيبية في الجماعة المختصة بالجوت والتيل والألياف المماثلة؛ وإعداد برنامج تحسين الموز في الجماعة المختصة بالموز؛ ودعم إنشاء شبكة البلدان الأمريكية للحمضيات في الجماعة المختصة بالحمضيات.

30 – وحشدت الجماعات الحكومية الدولية بصفتها أجهزة سلعية دولية، حتى الآن، موارد كبيرة، لا سيما من الصندوق المشترك، ولكن أيضا من النظراء وغيرهم من الجهات المانحة، لتمويل مشاريع البحث والتطوير المركزة على السلع الأساسية. ومن الواضح أن مجال النشاط الجديد هذا كان له تأثير واضح على عمل الجماعات وعلى مشاركة البلدان النامية.

31 – ونتيجة للقيود المالية التي تؤثر في قطاعات كثيرة من الحياة العامة في أعقاب الركود الاقتصادي الماضي، وللجهود المبذولة من أجل تعزيز تنفيذ البرامج في المنظمة عموما، أصبحت مهام الجماعات خاضعة للتدقيق في منتصف التسعينيات.[10] وقد اتخذ عدد من القرارات فيما يتعلق بأداء الجماعات لبلوغ الهدف الأساسي المتمثل في خفض التكاليف.

32 – ثمة إجراءات من شأنها تحسين فعالية الجماعات وفائدتها لم يُنظر فيها بكل بساطة، ما عدا ربما توصية تنظيم دورات الجماعات ذات الصلة في فترات متتالية على أساس تجريبي.[11]

33 – لقد مضى حوالي ثمانية عشر عاما على آخر استعراض لدور وترتيبات عمل الجماعات الحكومية الدولية. ولعل الزخم الذي يحظى به التقييم الحالي نتيجة للإصلاح الجاري داخل المنظمة وتنفيذ خطة العمل الفورية دليلان على أن الجماعات قد تكون داخلة في ***مرحلة رابعة*** قد تكون في حالات كثيرة ذات تأثير شديد في وظائف الجماعات والطريقة التي تمارس بها أنشطتها. وربما كانت الرسالة التي تجلت أوضح من أي وقت مضى بأن فائدة الجماعات تتوقف على مدى قدرتها على الاستجابة لاحتياجات أعضائها وتطلعاتهم، وأنه يجب إيجاد السبل والوسائل لإشراك الدول الأعضاء بشكل كامل في تخطيط أنشطة مختلف الجماعات وتنفيذها.

[10] ظل دور وأداء الجماعات الحكومية الدولية خاضعا للتدقيق في الدورات الستين والحادية والستين والثانية والستين والثالثة والستين للجنة مشكلات السلع. وفي هذه الفترة، أُلغيت *جماعتان حكوميتان دوليتان هما*: الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالكاكاو التي ظلت نائمة منذ 1975 بعد إنشاء المنظمة الدولية للكاكاو، والجماعة الحكومية الدولية المختصة بالنبيذ ومنتجات الكروم التي لم تجتمع لعدة سنوات. بالإضافة إلى ذلك، ألغيت جماعات فرعية قانونية غير نشطة تابعة لجماعات حكومية دولية وهي: الجماعة الفرعية المختصة بتصنيف الأرز؛ الجماعة الفرعية المختصة بالإحصاءات التابعة للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالبذور الزيتية، والزيوت والدهون؛ والجماعة الفرعية المختصة بتصنيف الكاكاو التابعة للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالكاكاو؛ والجماعة الفرعية المعنية بالإحصاءات والجماعة الفرعية للمصدرين التابعة للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالموز؛ والجماعة الفرعية للمصدرين والجماعة الفرعية المختصة بالترويج التابعتين للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالشاي.

[11] الفقرة 21 من تقرير الدورة الستين للجنة مشكلات السلع، 3–7 أبريل/نيسان 1995، الوثيقة CL 108/6،

رابعاً – الأهمية الموضوعية للجماعات الحكومية الدولية فيما يتعلق بتوقعات البلدان الأعضاء

34 – تتميز اختصاصات الجماعات الحكومية الدولية المختلفة بعناصر مشتركة (على الرغم من وجود فروق فردية) لتوفير محافل للمشاورات الحكومية الدولية وتبادل المعلومات عن جميع جوانب السلع المختصة، بما في ذلك الإنتاج والاستهلاك والتجارة والأرصدة والأسعار. وقد تنظر الجماعات أيضا في إجراء تغييرات في السياسات الوطنية والدولية ودراسة تأثيراتها على أوضاع الأسواق الحالية والمتوقعة. وعموما، كانت اختصاصات الجماعات الحكومية الدولية مرنة بما فيه الكفاية للسماح بتطور عمل الجماعات استجابةً لتطورات الأسواق والسياسات والاضطلاع بالأنشطة التي تهم البلدان النامية، على النحو المبين في القسم الثالث.

35 – تتناول الأقسام التالية مدى تلبية مختلف الجماعات الحكومية الدولية لتوقعات الحكومات الحالية للبلدان الأعضاء وما إذا كانت الهيئات الأخرى تقدم خدمات مماثلة.

شفافية الأسواق

36 – لا يزال جزء من أعمال الجماعات موجها نحو تحسين شفافية الأسواق وتقييم آفاق الأسواق في الأجلين القصير والطويل. وتقدم وظيفة الإعلام دعما كامنا للعديد من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز التجارة الدولية، إن لم يكن لكفاءة الأسواق ذاتها. وفي السنوات الأخيرة، أدخلت تحسينات كبيرة على المعلومات من حيث نطاقها ودقتها ولا سيما حسن توقيت نشرها من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية.

37 – ليست الجماعات الحكومية الدولية ضروريةً للأداء الإعلامي. إذ يتباين مدى تشجيع الجماعة للمعلومات ذات القيمة المضافة المفيدة حسب المجموعة ويعتمد ذلك على (1) ما إذا كانت مصادر مماثلة أخرى للمعلومات متوفرة، (2) مدى وجود دول ليست مشمولة بخدمات أخرى لجمع المعلومات ضمن عضوية الجماعة، و(3) ما إذا كانت دورات الجماعة تتيح فرصا للتفاعل المفيد بين المشاركين الذين قد لا يكونون على اتصال لولا هذه الدورات. ويناقش فيما يلي الأداء الإعلامي لكل جماعة مع مراعاة الجوانب المذكورة أعلاه.

38 – تعد المعلومات التي تم جمعها وإعدادها تحت رعاية الجماعات التالية فريدة من نوعها: الشاي؛ والموز والفواكه الاستوائية؛ والجلود الكبيرة والصغيرة؛ والألياف الصلبة؛ والجوت والتيل والألياف الماثلة. وغالبا ما تتكون العضوية في معظم الجماعات المذكورة أعلاه من البلدان النامية المنتجة/المصدرة التي لا تشارك في نظم أخرى للمعلومات السلعية. وبينما ليست دورات الجماعات ضرورية للأداء الإعلامي، تشكل دورات العديد من الجماعات فرصة لهذه البلدان ما كانت ستتاح لها للاجتماع مع ممثلي البلدان المستوردة والبلدان المصدرة الأخرى. وفيما يلي حصة التجارة التي استأثر بها أعضاء الجماعات المذكورة أعلاه. (الجدول 1)

الجـدول 1 – الجماعـات الحكوميـة الدوليـة المقدمـة لـنظم معلومـات فريـدة: حصـة البلـدان الأعضـاء في الجماعة الحكومية الدولية من التجارة السلعية العالمية [1]

المجموعة السلعية	الواردات	الصادرات
	(.....في المائة.....)	
الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالشاي	50	78
الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالموز والفاكهة الاستوائية		
الجماعة الفرعية المختصة بالموز	67	98
الجماعة الفرعية المختصة بالفاكهة الاستوائية	81	67
الجماعة الفرعية المختصة بالجلود الكبيرة والصغيرة	24	38
الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالألياف الصلبة		
الأباكا	20	99
السيسال	47	88
جوز الهند	5	59
الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالجوت والتيل والألياف المماثلة	26	97

1/ عضوية منشأة على أساس المشاركة في الدورات الثلاث الأخيرة للجماعة الحكومية الدولية، والحصص على أساس متوسط قيم التجارة 2006–2008.

39 – لا يبدو أن دورات الجماعة الفرعية المختصة بالجلود الكبيرة والصغيرة تتيح فرصا للتفاعل بين أعـداد ممثلة بما فيه الكفاية للبلدان المصدرة والمستوردة. ويبـدو أن الجماعـات الحكوميـة الدوليـة المختصـة بـالجوت والألياف الصلبة، باستثناء السيسال، تفتقر إلى التمثيل من جانب الاستيراد. ومع ذلك، في بعـض الحـالات لا يشارك الممثلون التجاريون إلا في وفود قليلة فقط، ولكن لديهم مصالح تجارية على نطاق العالم.

40 – وتزداد جدوى التفاعل بين الدول الأعضاء إن كان القطـاع الخـاص حاضـراً. ذلـك أن كـل الجماعـات المذكورة أعلاه لها عنصر قوي في القطاع الخاص أثناء دوراتها، إما بصـفة ممـثلين معيـنين رسميـا مـن البلـدان الأعضاء، أو مستشارين في الوفود الحكومية أو بصفة مراقبين من الجمعيات التجارية الخاصة.

41 – ولعل المنظمة الوحيدة المتخصصة في السلع لهـذه الفئـة مـن المنتجـات هـي الجماعـة الدوليـة لدراسـة الجوت. ويعتمد هذا الجهاز على الجماعة الحكومية الدوليـة التابعـة للمنظمـة مـن أجـل دراسـاتها التحليليـة الاقتصادية ومعلوماتها السوقية (أي الخلاصة الإحصائية المتعلقة بالجوت) وفقا للقرارات المتعلقة بفعالية التكلفة التي اتخذتها البلدان الأعضاء في تحديد أدوار كل من الجماعة والمنظمـة الدوليـة للجـوت وقـت إنشـاء سـلفها الجماعة الدولية لدراسة الجوت. وتمشيا مع هذا التقسيم للمسؤوليات، تواصل النشاط الرئيسي للجماعة الدولية

لدراسة الجوت في مجال التنمية، وتقديم مشاريع الجوت الممولة من الصندوق المشترك للسلع والإشراف عليها بصفة الجماعة الجهاز السلعي الدولي المعني لهذا الغرض.

42 – وفي حالات أخرى، فإن وظيفة الإعلام في الجماعات ليست فريدة، ولا سيما فيما يخص السلع ذات الأهمية للبلدان المتقدمة في الغالب، التي لديها الموارد اللازمة للحفاظ على نظم المعلومات، سواء من جانب واحد أو من خلال المنظمات أو المؤسسات المعينة. في هذه الحالات، من الجوانب الإيجابية التي يمكن أن تعزى إلى المعلومات التي تُعدها الجماعات الحكومية الدولية ما يلي: (1) جمع المعلومات عن الأسواق العالمية، التي تشمل أيضا الدول التي قد لا تكون مهمة في السوق، ولكن قد تكون السلعة ذات أهمية بالنسبة إليها من الاستيراد أو التصدير؛ (2) ضمان إجراء تقييم موضوعي للسوق، مع الأخذ بعين الاعتبار أيضا مخاوف الأطراف الفاعلة الصغيرة في السوق، بما في ذلك العديد من البلدان النامية غير الممثلة بخلاف ذلك؛ (3) تتاح المنتجات والخدمات التي تقدمها الجماعات الحكومية الدولية المختصة بمعلومات بشأن السوق من دون مقابل، وتلك ميزة لا تشترك فيها دائما نظم المعلومات الأخرى.

43 – وأما الجماعات **المختصة بالسلع** التي توجد لها مصادر معلومات أخرى، جزئيا على الأقل، فهي الجماعات الحكومية الدولية المختصة *بالحمضيات*، *والحبوب*، *والأرز*، *والبذور الزيتية والزيوت والدهون*، *واللحوم ومنتجات الألبان*. ويرد أدناه حصة أعضاء الجماعات الحكومية الدولية من التجارة السلعية العالمية. (الجدول 2)

الجدول 2 – الجماعات الحكومية الدولية المساهمة في شفافية السوق إلى جانب هيئات أخرى: حصة التجارة السلعية العالمية التي استأثرت بها البلدان الأعضاء في الجماعة الحكومية الدولية [1]

المجموعة السلعية	الواردات	الصادرات
	(..... في المائة.....)	
الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحمضيات	65	89
الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحبوب	53	79
الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالأرز	65	83
الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالبذور الزيتية والزيوت والدهون	88	88
الجماعة الحكومية الدولية المختصة باللحوم ومنتجات الألبان		
اللحوم	79	79
الألبان	76	91

1/ عضوية منشأة على أساس المشاركة في الدورات الثلاث الأخيرة للجماعة الحكومية الدولية، والحصص على أساس متوسط قيم التجارة 2006–2008.

44 – وبالنسبة إلى الحمضيات الطازجة والمصنعة، تعد وزارة الزراعة الأمريكية معلومات شاملة عن السوق لجميع البلدان الرئيسية المنتجة والمستهلكة. وتعنى لجنة الاتصال لحمضيات البحر الأبيض المتوسط أساسا بالفواكه الطازجة وتقدم معلومات في وقت مناسب جدا عن الكميات الموسمية المتاحة للتصدير. وتشكل اجتماعات لجنة الاتصال أيضا محفلا مفيدا للتبادل بين ممثلي القطاع شبه الحكومي والقطاع الخاص من بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى جنوب أفريقيا. وتعد عضوية الجماعة الحكومية الدولية أوسع، حيث تستأثر بنحو 90 في المائة من صادرات العالم و 65 في المائة من الواردات العالمية من الحمضيات الطازجة والمصنعة.

45 – وفيما يخص *الحبوب*، وبصرف النظر عن التغطية الواسعة التي توفرها وزارة الزراعة الأمريكية، لا يشمل المجلس الدولي للحبوب قطاع الحبوب فحسب، بل يغطي في الآونة الأخيرة الأرز والبذور الزيتية أيضا. ويضم المجلس الدولي للحبوب نحو 26 عضواً، بما في ذلك البلدان الرئيسية المصدرة للحبوب. ويعنى المجلس أساساً برصد الأسواق والأسعار في الأجل القصير، إلا أنه وسَّع مؤخرا من نطاق تغطيته للحفاظ على تدابير السياسة العامة ذات الصلة لكل من الحبوب والأرز. وتتاح منتجات المعلومات مقابل رسوم. ويخضع قطاع الأرز الآن، على النحو المذكور أعلاه، إلى تغطية المجلس الدولي للحبوب أيضا. وعلى الرغم من هذه المصادر البديلة للمعلومات، اقترحت الدول الأعضاء في الاجتماع الاستثنائي المشترك بين الدورات للجماعات المختصة بالحبوب والأرز في سبتمبر 2010 تعزيز معلومات الأسواق وشفافيتها من أجل معالجة التعقيد المتزايد للعوامل التي تؤثر في أسواق السلع الزراعية. وتجدر الإشارة إلى أن تقرير أخبار السوق المتعلق بالحبوب يصدر إلكترونيا كل شهر إلى أعضاء الجماعة الحكومية الدولية حيث يجمع أحدث مستجدات المعلومات ذات الصلة بالأسواق العالمية.

46 – وبينما تعقد الجماعتان الحكوميتان الدوليتان المختصان بالحبوب والأرز اجتماعاتهما بشكل مشترك منذ أواخر التسعينيات، لأسباب اقتصادية، وكذلك لتسهيل مناقشة القضايا الشاملة لعدة قطاعات، يبدو أن هناك حاجة إلى عقد منتدى للنظر في قضايا الأرز على وجه التحديد، كما يتجسد ذلك في العديد من المؤتمرات التي تنظمها المؤسسات الأعضاء في الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية فضلا عن المنظمات الخاصة. وتعد هذه الأخيرة مفتوحة لجميع الأفراد، وإن كان ذلك في كثير من الأحيان مقابل رسوم اشتراك عالية، مما يقلل من حضور ممثلي البلدان النامية ومؤسساتها. وفي الجماعتين الحكوميتين الدوليتين المختصتين بالحبوب والأرز، يستأثر الأعضاء بنسبتي 66 و 53 في المائة من واردات العالم و 72 و 88 في المائة من الصادرات العالمية، على التوالي. وتميل نسبة المشاركين من البلدان المستوردة إلى الزيادة على مدى العقود الماضية.

47 – وفيما يتعلق بالبذور الزيتية والزيوت والدهون، وبغض النظر عن اتساع نطاق معلومات الأسواق مؤخراً، تهتم بعض المنظمات الحكومية الدولية الأخرى بالزيوت والبذور الزيتية، مثل المجلس الدولي للزيتون. ليس هناك بين الجماعة والمجلس أي تداخل في عمل جمع المعلومات، أو أي مجال آخر من النشاط. وبالمثل، هناك تكامل قوي مع ما تقوم به جماعة جوز الهند لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ من عمل فيما يخص معلومات الأسواق وتحليلها، وتعتمد جماعة جوز الهند على الخبرة القطاعية التي لدى الجماعة الحكومية الدولية. وقد عانى كل من المجلس الأفريقي للفول السوداني والرابطة الأفريقية لتنمية زيت النخيل قيودا بسبب نقص الموارد في تبادل المعرفة وتنسيق السياسات والبرامج البحثية. وللجماعة أكبر حصة من البلدان المستوردة ونسبة عالية جدا من البلدان المصدرة.

48 – بالنسبة إلى اللحوم ومنتجات الألبان، لا توجد أي منظمة سلعية حكومية دولية متخصصة. لا توجد إلا منظمات القطاع الخاص فقط، حيث تجمع بين مصالح المنتجين والمصنعين ومنها: الأمانة الدولية للحوم والاتحاد الدولي لمنتجات الألبان. وعليه، لا يتعلق الأمر بمصالح الحكومات أو المستهلكين بشكل مباشر. فكلتا المنظمتين تعد المعلومات المتاحة بشأن الأسواق ضمن منشورات مدفوعة الثمن لغير الأعضاء. ويستأثر أعضاء جماعة اللحوم ومنتجات الألبان بنسبة عالية من الصادرات والواردات العالمية على حد سواء.

تقلبات الأسواق

49 – لفترة طويلة شكل تقلب أسعار السلع وآثاره المدمرة على الأسواق مصدر قلق للدول الأعضاء. فطوال تاريخ لجنة مشكلات السلع والجماعات الحكومية الدولية، قلَّت جداً الفترات التي لم تحظ فيها هذه القضايا بالاهتمام في المقام الأول. فقد كانت في البداية أساس تركيز الجماعات الحكومية الدولية على وضع اتفاقات لتحقيق الاستقرار. ولاحقا، دعمت الجهود الرامية إلى تحسين أداء الأسواق من خلال جملة أمور منها تعزيز شفافية السوق، وإزالة السياسات المشوهة للإنتاج والتجارة، والتوسع في استخدام مختلف التقنيات المستندة إلى السوق مثل إدارة المخاطر. وعلى مر السنين، استرعت آثار تقلبات الأسعار في التنمية والأمن الغذائي اهتماما أكبر، مما أعطى دفعة للبحث عن أدوات سياساتية علاجية ممكنة مثل الخطط الدولية لتحقيق الاستقرار في إيرادات التصدير.

50 – وفي الآونة الأخيرة، أعرب عن مخاوف من اشتداد تقلبات السوق كنتيجة ممكنة لازدياد ارتباط أسعار السلع بتكاليف النفط والطاقة واحتمال المزيد من الظروف المناخية المتقلبة. ولعل الارتفاع الحاد في الأسعار الدولية خلال أزمة الغذاء 2008/2007، ومرة أخرى منذ منتصف عام 2010، ولا سيما بالنسبة للقمح، قد زاد من الطابع الاستعجالي للتصدي لمشاكل تقلب الأسعار في الجماعتين الحكوميتين الدوليتين المختصتين بالحبوب والأرز.

51 – ولدى دراسة جدوى الجماعتين الحكوميتين الدوليتين المختصتين بالحبوب والأرز، يصعب تصور أن مثل هذه المحافل لن توجد في منظمة الأغذية والزراعة لفائدة البلدان الأعضاء قصد معالجة قضايا التجارة والأسواق، بما في ذلك تقلب الأسعار، بالنسبة إلى المحاصيل الغذائية الحساسة. فعلى سبيل المثال، كان الاجتماع الاستثنائي الأخير المشترك بين الدورات مفيداً في تقديم تقييم موثوق لوضع الأسواق ما كان ليُتاح لهذه المجموعة الكبيرة من البلدان، ولا في شكل شامل من هذا القبيل. ويمكن تعويض غياب الجماعات الحكومية الدولية ذات الصلة من خلال المشاركة المباشرة للجنة مشكلات السلع، ولكن هذا يتطلب بعض التعديلات في الوقت والخبرة المتاحين في اللجنة لمعالجة هذه القضايا.

52 – وبصرف النظر عن هذه الاعتبارات العامة، قد يكون هناك مجال لتعزيز أهمية هذه الجماعات خارج أدوارها التقليدية الكبيرة أصلا المتمثلة في النظر في القضايا الرئيسية، وتحليل التدابير العلاجية الممكنة. ومن وجهة نظر موضوعية، يمكن استكشاف الفرص مع البلدان الأعضاء بشأن الخطط العملية المنحى من خلال جملة أمور منها (1) إنشاء مجموعات عمل مخصصة للبلدان الأعضاء لبحث قضايا معينة (على سبيل المثال، المسائل التي يكون فيها للجماعات خبرة معترف بها تسهم في دفع مفاوضات منظمة التجارة العالمية؛ ونُهج السياسات المتعلقة بالتخفيف من الآثار المدمرة الناجمة عن ارتفاع تكاليف الطاقة وإنتاج الوقود الحيوي، ومستويات وآثار سياسات الأرصدة؛ وآثار التدفقات المالية في الأسواق وما إلى ذلك)؛ و(2) بناء القدرات لتعزيز القدرات التحليلية للبلدان الأعضاء بشأن مراقبة الأسواق وتحليل العوامل التي تؤثر في التقلبات. وسيتعين تقييم ما سيترتب على هذه الإجراءات من آثار تنظيمية ومتعلقة بالموارد، مع مراعاة دعم البلدان الأعضاء ووجود الموارد الكافية، بما في ذلك من مصادر خارج الميزانية.

تحرير التجارة والنفاذ إلى الأسواق

53 – عند النظر في التطورات السياساتية المؤثرة في التجارة بمختلف السلع، انتقل دور الجماعات عادة من دور المشارك النشط في الحوار الدولي إلى دور محلل الآثار والقضايا المرتبطة بالإجراءات المتخذة في مكان آخر. وبينما يعد هذا الدور الأخير مهما من دون شك، لا سيما بالنسبة إلى الكثير من البلدان التي ما كان لها أن تصل إلى مثل هذا التحليل، أدى هذا الاتجاه إلى تقليل سطحي نوعا ما من أهمية عمل الجماعات فيما يخص استعراض السياسات.

54 – وتواصل كل الجماعات إتاحة الفرص للنظر في الآثار المترتبة على السياسات (لا السياسات الزراعية والتجارية فحسب، بل أيضا المرتبطة بالأمن الغذائي وحماية البيئة) في مجال التجارة والتنمية والأمن الغذائي. وتتباين الاستفادة الفعلية من هذه الفرص كثيرا في مختلف الجماعات. وتتباين أهمية هذا العمل أيضا تباينا كبيرا حسب مدى تمثيل الجماعة من حيث التغطية والمشاركة. فعلى سبيل المثال، من الصعب تصور إمكانية

التوصل إلى استنتاجات سياساتية ذات مغزى في الجماعة الفرعية المختصة بالجلود الكبيرة والصغيرة بسبب تغطيتها المحدودة، وإن كان من شأن الأعضاء أن يشجعوا على العمل التحليلي المفيد برعاية الجماعة الفرعية.

55 – وفي الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالأرز؛ وبالبذور الزيتية والزيوت والدهون؛ واللحوم ومنتجات الألبان تقيَّم السياسات الوطنية وفقاً للمبادئ التوجيهية المتفق عليها للعمل الوطني والدولي، والتي رغم كونها اختيارية، تقدم إشارات لقواعد السلوك قصد تحقيق النمو المتوازن والعادل في السوق. وفي فترات ظروف السوق الصعبة، لم يكن من الممكن دائما تحقيق توافق في الآراء داخل الجماعات بشأن الإجراءات التي يتعين توصية الدول الأعضاء باتباعها من جانب واحد أو في المحافل الدولية المناسبة. ومع ذلك، يساعد استعراض هذه السياسات على توضيح المواقف وتمكين البلدان ذات الموارد المحدودة في مجال التحليل والمعلومات من أن تكون مشاركة حسنة الاطلاع في الحوار والمفاوضات على الصعيد الدولي. بيد أن وظيفة المعلومات تعتمد اعتمادا كبيرا على المشاركة الكافية للبلدان المعنية. وعموماً تعد هذه الجماعات عالية التمثيل.

56 – بالإضافة إلى ذلك، لما كانت الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالبذور الزيتية والزيوت والدهون تجتمع لوحدها (حتى 1997) كانت تجري أحيانا استعراضات للآثار المترتبة في سلع محددة على سياسات من قبيل حماية البيئة؛ وإنتاج المحاصيل المعدلة وراثيا والاتجار بها؛ وتدابير الصحة النباتية. وأصدرت الجماعة الحكومية الدولية المختصة باللحوم ومنتجات الألبان في بعض الأحيان بيانات لها آثار سياساتية هامة: ففي عام 2006 أيدت مجموعة من التوصيات للحد من تكاليف أنفلونزا الطيور على مستوى التسويق والتجارة، بينما أصدرت في عام 2009 بيانا يهدف إلى تخفيف انبعاثات غازات الدفيئة من الإنتاج الحيواني من خلال اتخاذ إجراءات منسقة على الصعيد الدولي وتدابير وطنية أيضا.

57 – وعلى النقيض من الاستعراض المنتظم للتطورات السياساتية بالنسبة إلى المحاصيل الغذائية الحساسة، تجرى تقييمات مخصصة في الجماعات الحكومية الدولية الأخرى تبعا للظروف السائدة. وفي كل هذه الجماعات يكون مستوى التمثيل كافياً ليضفي مصداقية على أي نتائج تترتب على ذلك. وبالتالي، فإن الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالموز والفاكهة الاستوائية والجماعة المختصة بالحمضيات ركزتا في مناسبات مختلفة اهتماما كبيرا على الترتيبات التجارية الإقليمية وخاصة الاتحاد الأوروبي، وأحكام نظام الأفضليات المعمم والتدابير الصحية والمتعلقة بالصحة النباتية التي لها آثار على التجارة. ولم تسفر هذه الاستعراضات عن أي نتائج محددة عدا توضيح المسائل المعنية.

58 – واستُخدم نهج مختلف بعض الشيء في الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالشاي حيث تجسد النظر في قضايا السياسة العامة في أنشطة محددة عملية المنحى من خلال إنشاء مجموعات عمل مؤلفة من الدول الأعضاء المصدرة والمستوردة المهتمة. وهكذا، تناولت مجموعات العمل الحدود القصوى للمخلفات وبقايا الشاي المشروب بغية تقديم مقترحات وجيهة فيما يتعلق بالمعايير الدولية المنصوص عليها في الدستور الغذائي لتكون

مرجعاً في نهاية المطاف في إطار اتفاق تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية لمنظمة التجارة العالمية. وتناولت مجموعة عمل أخرى تجارة الشاي وجودته بهدف تشجيع تنفيذ المعيار الدولي ISO 3720 المتعلق بالحد الأدنى للجودة في تجارة الشاي، بينما اضطلعت مجموعة العمل المختصة بالمؤشرات الجغرافية بأنشطة تتعلق بمختلف معاهدات حماية المؤشرات الجغرافية التي وضعتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

59 – وفيما يخص المواد الخام، اضطلعت الجماعة الفرعية المختصة بالجلود الكبيرة والصغيرة بأعمال محدودة جداً بشأن آثار السياسات المتعلقة بالتجارة، وإن كان، على سبيل المثال، من شأن القضايا البيئية أن تكون ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى صادرات البلدان النامية. وعلى أي حال، فإن المستويات الحالية للتمثيل في هذا الجهاز لن تكون كافية لتقديم تقييم كامل للسياسات الحكومية الدولية. وقد جرى التركيز في هذا الجهاز بشكل أساسي على قضايا الجودة، وعلى تعزيز تدابير تحسين الصندوق المشترك للسلع لفائدة البلدان ذات الدخل المنخفض في أفريقيا. وبينما أدى التركيز على القضايا ذات الأولوية المتعلقة بالتنمية وصعوبات التصدير التي يواجهها هذا القطاع في أفريقيا إلى اتخاذ تدابير ملموسة وإيجابية لفائدة تلك البلدان، كان هذا على حساب المنظور العالمي للجماعة. ويكتسي قطاعا الجلود الكبيرة والصغيرة، والجلود أهمية اقتصادية كبيرة على مستوى العالم، وتكمن قيمة التجارة في الجزء الأعلى من طائفة السلع التي تشملها الجماعات الحكومية الدولية.

60 – وفيما يتعلق بالجماعتين الحكوميتين الدوليتين المختصتين بالألياف الصلبة وبالجوت والتيل والألياف المماثلة، واصلتا الاجتماع سويةً منذ عام 1998 ويرجع ذلك من ناحية إلى تدبير خفض التكاليف، ولكن أيضا إلى استغلال القواسم المشتركة، مثل النظر في المنافسة مع المواد التركيبية.[12] ونظرا لكون طائفة السياسات التي تؤثر في هذه الألياف محدودة نسبيا، لا يخصص سوى القليل من الاهتمام لمشاكل النفاذ إلى الأسواق. ورغم هذا، فقد دافعت الجماعات صراحة عن دورها المحتمل في مناقشة قضايا التجارة مع الاعتراف بأن مسؤولية التفاوض بشأن السياسات تقع على عاتق منظمة التجارة العالمية.[13]

61 – ولا تزال كلتا الجماعتين تُعمل الترتيبات غير الرسمية لأسعار السيسال، والأباكا والجوت. واستنادا إلى تقييمات ظروف العرض والطلب العالمية، حددت الجماعتان أسعاراً إرشادية لتكون نقطة مرجعية للمزارعين ولمساعدة الحكومات في اتخاذ قرارات متعلقة بالسياسة العامة. ويعطي ارتفاع حصة البلدان المصدرة الممثلة في هاتين الجماعتين السلطة لتقديم توصيات بتحديد الأسعار، ويشكل أيضا أساسا لبعض المناقشة مع المصالح التجارية الحاضرة أيضا.

[12] لما أنشئت المنظمة الدولية للجوت عام 1984، أُسندت إليها المسؤولية عن تشجيع البحث والتطوير والترويج، مع مواصلة النظر في التدابير الممكنة لتثبيت الاستقرار. وكُلفت الجماعة الحكومية الدولية بمعلومات الأسواق وتحليلها وعُينت جهة الاتصال من أجل تحليل ورصد أثر التشريعات البيئية في تجارة الجوت.

[13] تقرير لجنة مشكلات السلع: 07/6 الفقرة 30.

62 – ومن شأن الخبرة، خاصة المتوفرة في معظم الجماعات، أن تقدم فوائد إضافية إذا تُرجمت إلى بناء القدرات فيما يتعلق بالتطورات السياساتية الخاصة بالسلع. وبينما تعد الأنشطة الجارية المتعلقة بالتدريب في مجال السياسات التجارية أنشطةً تراعي القضايا في منحاها أساساً، ويُضطلع بها خارج الجماعتين، كما هو موضح أعلاه في الفقرتين 24 و25، قد تكون هناك بعض المزايا في وضع برامج تحت رعاية الجماعات لفائدة البلدان النامية المعنية بصادرات أو واردات سلع رئيسية معينة. وينبغي تطوير هذه البرامج بالتشاور مع البلدان الأعضاء، وينبغي التماس موارد إضافية، داخل المنظمة وخارجها، من أجل تنفيذ هذه البرامج.

توسيع الأسواق ومشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة

63 – يعد إطار الجماعة السلعية الحكومية الدولية قابلا للتكيف لتعزيز الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى نمو ملموس في السوق. ويتباين مدى تحقق هذه الإمكانية تباينا كبيرا بين الجماعات حسب جملة أمور، منها مشاركة البلدان الأعضاء، والتزام مصالح القطاع الخاص، وبطبيعة الحال المشاكل السوقية التي تواجهها كل سلعة على حدة.

64 – وقد انعكست الجهود المبذولة لتعزيز الطلب في أنشطة الجماعات الحكومية الدولية لتوثيق المزايا الصحية (الشاي والحمضيات)، والمزايا البيئية (الجوت والألياف الصلبة)، والمتطلبات الفنية لأسواق محددة حيث يوجد احتمال للتوسع (الشاي، والموز، والحمضيات). وعلى وجه الخصوص، حظيت البحوث المتعلقة بالمزايا الصحية لاستهلاك الشاي الأسود وتشجيع السوق بدرجة عالية من دعم البلدان المنتجة والمستهلكة الرئيسية والصندوق المشترك، والتي كرست موارد نقدية وعينية لإنجاح تنفيذ برنامج ساعد في ترسيخ رسالة قوية في ذهن الجمهور العام بشأن الآثار المفيدة للمشروب. وقد تم تكييف هذا النهج لاحقا وتكراره من قبل منظمات سلعية دولية أخرى.

65 – ولم تتناول معظم الجماعات بشكل صريح مسألة تنويع الصادرات لتشمل المزيد من المحاصيل المربحة. ومع ذلك، يقدم تحليل الجماعات الحكومية الدولية لأوضاع السوق، بما في ذلك الآفاق على المدى الطويل، إطارا للبلدان الأعضاء، ووكالات التنمية المشاركة في قرارات الاستثمار الزراعي. فعلى سبيل المثال، حفز التحليل الذي قامت به الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالموز والفاكهة الاستوائية بشأن الفرص المتاحة في الأسواق للمنتجات العضوية، والفواكه الاستوائية ومنتجاتها وأصناف الموز المحلية الاهتمام بهذه المنتجات.

66 – وفيما يتعلق بتحسين مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في سلسلة القيمة، وهي مجال ذو أولوية حددته لجنة مشكلات السلع في دورتها الثامنة والستين، يتناول معظم الجماعات الحكومية الدولية حاليا هذا التركيز الجديد نسبيا، وإن لم يكن ذلك بطريقة منظمة للغاية. وقد اعتُمد نهجان عامان هما: (1) أيد عدد من الجماعات (المختصة بالموز والفاكهة الاستوائية؛ والشاي؛ والجلود الكبيرة والصغيرة؛ والألياف الصلبة؛ والبذور

الزيتية والزيوت والدهون؛ واللحوم ومنتجات الألبان) مشاريع تنمية السلع تتناول على وجه التحديد تحسين العائدات الاقتصادية لأصحاب الحيازات الصغيرة؛ (2) شجعت بعض الجماعات (المختصة بالموز والفاكهة الاستوائية؛ والشاي) تحليل سلاسل قيمة السلع وذلك لتحديد النهج الممكنة لتحسين مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة. وفي ضوء اهتمام لجنة مشكلات السلع بهذه المسألة، يبدو من الممكن اتباع نهج أكثر انتظاما من قبل الجماعات اعتمادا على الدروس المستفادة، مما قد يسهم أيضا في زيادة التفاعل بين هذه الجماعات وهيئتها الأم.

الأنشطة الإنمائية

67 – تُبحث هذه العناصر معا لأنها تشكل كل عمل الجماعات الحكومية الدولية بصفتها أجهزة سلعية دولية لمشاريع الصندوق المشترك التي تهدف إلى تعزيز الوضع التنافسي لأسواق السلع، ولا سيما سلع البلدان الأقل نموا. وعلى النحو المذكور أعلاه، عُينت ثماني جماعات سلعية حكومية دولية تابعة للمنظمة من قبل الصندوق المشترك للسلع الأساسية بصفتها أجهزة سلعية دولية. وكانت الجماعات الحكومية الدولية الوحيدة التي لم تعين أجهزة سلعية دولية هي تلك التي وُجدت لها أجهزة سلعية دولية أخرى، ولا سيما الجوت والتيل والألياف المماثلة. ولا تقوم الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحبوب بوظيفة الجهاز السلعي الدولي إلا فيما يخص البقول والجذور والدرنات التي لا توجد لها جهاز دولي أخر.

68 – وقد أثر هذا المجال من النشاط بقدر كبير في عمل الجماعات الحكومية الدولية المعنية، وعادة ما يُخصَّص جزء كبير من وقت الاجتماع لاستعراض واعتماد مقترحات المشاريع، ثم للإشراف على التقدم المحرز في مجال التنفيذ. وعادة ما تُحدَّد الأولويات في المقترحات حسب استراتيجيات تنمية السلع التي اتفقت عليها الجماعات، وبالتالي توفير وسيلة هامة لتقييم أهمية المقترحات وتوجيه الموارد إلى أنسب الاستخدامات. وفيما يخص الإشراف، تكيفت الجماعات بطرق مختلفة السبل قصد القيام بهذه الوظيفة، مستفيدةً من الخبرات المتخصصة.

خامسا ترتيبات العمل الحالية

الإنفاق على دورات الجماعات الحكومية الدولية

69 – جرى آخر استعراض متعمق لدور وأداء الجماعات الحكومية الدولية قبل ثمانية عشر عاما تقريباً. وأدت تدابير خفض التكاليف إلى الحد من النفقات المتعلقة بدورات الجماعات الحكومية الدولية بواقع الثلثين تقريبا. وهكذا، بلغت تكلفة إحدى عشرة دورة للجماعات الحكومية الدولية 000 266 دولار أمريكي في 1998–1999 مقابل 000 836 دولار أمريكي لعشر دورات في 1992–1993.

70 – ولا تزال الإجراءات التي اتخذت مستمرة حتى اليوم. وفي 2008–2009 بلغت تكلفة ثماني دورات للجماعات الحكومية الدولية 000 189 دولار أمريكي. وشملت هذه التكاليف دورات مشتركة للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالألياف الصلبة والجماعة المختصة بالتيل والجوت والألياف المماثلة؛ والجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحبوب، والأرز والجماعة المختصة بالبذور الزيتية والزيوت والدهون.

ترتيبات التشغيل العامة

71 – يمكن تلخيص الإجراءات التي تم تنفيذها على النحو التالي:

(1) *انخفاض تواتر الدورات* – دورة واحدة فقط في كل فترة سنتين مقارنة بدورات سنوية (قبل الاستعراض) للجماعات الحكومية الدولية المختصة بالألياف الصلبة؛ وبالجوت والتيل والألياف المماثلة؛ وبالأرز والبذور الزيتية والزيوت والدهون؛ وفي الآونة الأخيرة، تعقد دورات الجماعات الحكومية الدولية في الواقع حسب "المطلوب". وهكذا، عقد اجتماع طارئ مشترك بين الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحبوب والجماعة المختصة بالأرز في أواخر عام 2010، ولم تجتمع الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالبذور الزيتية والزيوت والدهون والجماعة المختصة باللحوم ومنتجات الألبان منذ عام 2009، أما الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحمضيات فلم تجتمع منذ عام 2007، وحصل انقطاع في دورات الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالموز والفاكهة الاستوائية بين عامي 2004 و 2009 بينما عقدت الدورة الأخيرة للجماعة الفرعية المختصة بالجلود الكبيرة والصغيرة في عام 2006.

(2) *ترتيبات عمل ما بين الدورات* – عوض بعض الجماعات الحكومية الدولية عن انخفاض وتيرة الدورات بعقد اجتماعات غير رسمية بين الدورات بين الوفود المهتمة، لا تستلزم خدمات الترجمة الفورية المكلفة. وبدلا من ذلك، كُلف المكتب ببعض المسؤوليات الجارية. وفي كلتا الحالتين، عادة ما تتناول هذه الترتيبات المتخذة بين الدورات الأنشطة المتصلة بمشاريع الصندوق المشترك، كما هو الحال في الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالألياف الصلبة، والجماعة المختصة باللحوم ومنتجات الألبان. وعلى العكس من ذلك، تضطلع الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالشاي بالعمل فيما يخص القضايا الموضوعية من خلال جماعات عمل غير رسمية من البلدان الأعضاء المصدرة والمستوردة المهتمة، وتُبذل حالياً جهود لتوسيع نطاق هذا النهج ليشمل الدورات المقبلة للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالألياف الصلبة والجماعة الفرعية المختصة بالجلود الكبيرة والصغيرة.

(3) *دورات أقصر*– تمتد الدورات حاليا من يوم واحد إلى ثلاثة أيام، حتى في حالة عقد دورات مشتركة لعدة جماعات حكومية دولية، مقارنة مع المدة السابقة لكل جماعة التي كانت تستغرق أربعة أيام إلى خمسة. وقد اقترن الاتجاه نحو دورات أقصر بزيادة استخدام الاجتماعات الفنية المتخصصة التي تعقد عادة قبل دورات الجماعات وتكون مفتوحة لجمهور أوسع (انظر البند أدناه). وأحيانا، قد تكون الجلسات أطول قليلا إذا استضافتها حكومة بلد عضو بعيدا عن المقر لإتاحة الوقت للأنشطة الفنية.

(4) *وثائق موجزة* – جرت تخفيضات كبيرة في طول وثائق الدورات وفي التقرير النهائي.

(5) *اعتماد التقرير بعد الدورة* – عادة لم تعد التقارير تُصاغ وتُعتمد خلال الدورة، ولكن تعدها الأمانة بدلا من ذلك في وقت لاحق، وبالتالي إتاحة الوقت خلال الجلسات المقصَّرة لإجراء مناقشات موضوعية.

(6) *الدورات المشتركة* – أثبتت تجربة الدورات المشتركة للجماعات الحكومية الدولية التي تُعنى بسلع مترابطة، كما هو الحال بالنسبة إلى الحبوب والأرز والألياف الصلبة والجوت أنها مفيدة في معالجة القضايا الشاملة، مثل التطورات الحاصلة في أسواق الأغذية أو التنافس بين الألياف الطبيعية والتركيبية. على العكس من ذلك تبيَّن أن اجتماعا مشتركا بين أربعة جماعات حكومية دولية عُقد في عام 2001 (الحبوب، والأرز، واللحوم ومنتجات الألبان، والبذور الزيتية والزيوت والدهون) كان مشتّت الأهداف أكثر من اللزوم ولم يتح ما يكفي من الوقت للنظر في مختلف بنود جدول الأعمال بالقدر الملائم.

(7) *رعاية الحكومات لدورات الجماعات الحكومية الدولية* – اجتمع العديد من الجماعات على نحو متزايد بعيدا عن المقر، عادة في البلدان المنتجة، حيث تتحمل الحكومة المضيفة جزءا من التكاليف. وربما تعادل تكاليف الأمانة لخدمة الدورات بعض الوفورات. وخلال 2008–2009 استضافت حكومات البلدان الأعضاء كل الجماعات الحكومية الدولية باستثناء واحدة، وهذا دليل واضح على جدوى العمل الجماعي.

(8) *المؤتمرات/الشاورات التقنية* – اقترنت الدورات الأقصر للجماعات بعقد مؤتمرات أو مشاورات مفتوحة لجمهور أوسع، ولا سيما القطاع الخاص، مما أدى إلى تفاعل حيوي نوعا ما بين هذه الأحداث والعمل الجاري في الدورات الرسمية للجماعات الحكومية الدولية.

72 – في ضوء الآثار الهامة المترتبة على المؤتمرات/المشاورات التقنية في المشاركة وتأثير عمل الجماعات الحكومية الدولية، قد يكون من المفيد تقديم قائمة بهذه الأحداث التي نُظمت في السنوات الأخيرة. (الجدول 3).

الجدول 3 – المؤتمرات/المشاورات وغيرها من الأحداث التي نُظمت خلال دورات الجماعات الحكومية الدولية الأخيرة

الجماعة الحكومية الدولية المختصة باللحوم ومنتجات الألبان
الدورة 19، عام 2002 – ندوات بشأن "أسواق المنتجات العضوية لمنتجات اللحوم والألبان: الفرص التجارية للبلدان النامية" و"آفاق منتجات الألبان عام 2010"
الدورة 20، عام 2004 – ندوات بشأن "تلبية المعايير الدولية التي تؤثر في قطاع الثروة الحيوانية – التحديات التي تواجه البلدان النامية" و"حلقة عمل بشأن حليب المدارس"، عقب المؤتمر العالمي الخامس عشر للحوم
الدورة 21، عام 2007 – ندوات بشأن "الأسواق والأبعاد التجارية لمرض أنفلونزا الطيور" و"سلاسل قيمة الألبان ونظم التسويق المقارن"
الدورة 22، عام 2009 – ندوة بشأن "تخفيف انبعاثات غازات الدفيئة من الإنتاج الحيواني"
الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالحبوب وبالأرز، وبالبذور الزيتية والزيوت والدهون
الدورة 28، البذور الزيتية والزيوت والدهون 1997 – ندوة غير رسمية بشأن "تأثير الأنظمة البيئية على زراعة وتصنيع وتجارة المحاصيل السنوية والمعمرة"
دورة مشتركة (الحبوب، والأرز، والبذور الزيتية إلى جانب اللحوم) 2001 – ندوة غير رسمية بشأن "التكنولوجيا الإحيائية والمواد الغذائية الأساسية"
دورة مشتركة (الحبوب والأرز) 2004 – المؤتمر الدولي للأرز، منظمة الأغذية والزراعة
دورة مشتركة (الحبوب، والأرز) 2007 – المؤتمر الدولي حول "تبادلات السلع ودورها في تنمية السوق وفي الشفافية"
دورة مشتركة (الحبوب، والأرز، والبذور الزيتية) 2009 – ندوة حول "سلاسل قيمة البذور الزيتية والزيوت والدهون، والحبوب، والأرز: الوضع الراهن والآفاق"
الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالشاي
الدورة 18، عام 2008 – منتدى إنتاج الشاي واستهلاكه في الصين
الجماعة الفرعية المختصة بالجلود الكبيرة والصغيرة
الدورة 9، عام 2006 – التشاور بشأن الوضع الحالي والآفاق في الأجل المتوسط
الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالألياف الصلبة والجماعة المختصة بالجوت والتيل والألياف المماثلة
دورة مشتركة عام 2004 – مشاورة بشأن الألياف الطبيعية
دورة مشتركة عام 2009 – التشاور بشأن التحديات العالمية التي تواجه الألياف الصلبة والجوت والألياف الطبيعية الأخرى
الدورة 67 للجنة مشكلات السلع، عام 2010 – عرض الألياف الطبيعية وعرض أزياء السنة الدولية للألياف الطبيعية عام 2009
الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالموز والفاكهة الاستوائية
الدورة 4، عام 2009 – المنتدى العالمي للموز

تغطية الجماعات الحكومية الدولية

73 – من معايير إنشاء جماعة حكومية دولية أن تكون السلعة (السلع) المشمولة إما مهمة في التجارة العالمية أو ذات أهمية خاصة لمجموعة من البلدان. وتستوفي جميع السلع التي تشملها الجماعات الحكومية الدولية أحد هذين المعيارين، ويستوفي معظمها كليهما. وبعد الاستعراض الأخير في أواخر التسعينيات، ألغيت جماعتان حكوميتان دوليتان (الكاكاو، والنبيذ ومنتجات الكروم)، بينما امتد نطاق آلية الجماعات الحكومية الدولية ليشمل فئتين أخريين من السلع (الفاكهة الاستوائية ومنتجات الألبان).

74 – وظلت حصة التجارة الزراعية العالمية، باستثناء الغابات ومصايد الأسماك، المشمولة بالجماعات ثابتةً منذ منتصف الثمانينيات بأكثر من 50 في المائة بقليل. (الجدول 4) وإذا حسبت على أساس قيمة تجارة السلع الزراعية باستثناء الغابات ومصايد الأسماك، والمشروبات الكحولية، والتبغ والسلع المشمولة بالمنظمات الدولية الأخرى، تصبح التغطية أكبر، حيث تتجاوز 60 في المائة.

الجدول 4 – قيمة الصادرات من المنتجات الزراعية مليون دولار أمريكي

	1986	1996	2006	2007	2008	2008-2006 متوسط
الحبوب	23 725	41 798	41 380	65 557	88 587	65 175
الأرز	3 297	7 681	10 533	13 727	19 955	14 738
البذور الزيتية والزيوت والدهون[1]	26 684	55 328	91 749	121 773	182 316	131 946
اللحوم	20 934	45 816	74 890	87 561	107 136	89 862
منتجات الألبان[2]	13 888	29 990	45 434	59 216	67 926	57 525
الحمضيات[3]	4 297	8 887	11 860	14 930	16 590	14 460
الموز	1 674	4 844	5 722	7 246	8 504	7 157
الفاكهة الاستوائية[4]	801	1 900	4 602	5 409	6 106	5 372
الشاي	2 053	2 464	3 751	4 043	5 521	4 438
الألياف الصلبة	228	400	531	505	437	491

2008-2006 متوسط	2008	2007	2006	1996	1986	
629	663	670	555	663	739	الجوت + ألياف اللحاء
67 277	70 687	66 563	64 580	46 575	20 796	الجلود الكبيرة والصغيرة[5]
459 071	574 427	447 199	355 587	246 344	119 116	إجمالي قيمة الجماعة الحكومية الدولية
885 031	1 059 857	873 286	721 951	465 522	228 983	إجمالي الزراعة (باستثناء مصايد الأسماك والغابات)
717 965	876 415	707 090	570 390	362 386	168 875	إجمالي الزراعة (باستثناء مصايد الأسماك والغابات، والتبغ، والمشروبات الكحولية، والسكر، والبنّ، والكاكاو، والقطن، والزيتون وزيت الزيتون، والمطاط الطبيعي، والعنب، والنبيذ ومنتجات الكروم)
51.6	**54.2**	**51.2**	**49.3**	**52.9**	**52**	**إجمالي قيمة الجماعة الحكومية الدولية كنسبة مئوية من إجمالي الزراعة باستثناء مصايد الأسماك والغابات**
63.7	**65.5**	**63.2**	**62.3**	**68**	**70.5**	**إجمالي قيمة الجماعة الحكومية الدولية كنسبة مئوية من إجمالي الزراعة باستثناء مصايد الأسماك والغابات و.....**

[1] يشمل الكسبة والزيوت المجهزة

[2] يشمل البيض

[3] يشمل الحمضيات المجهزة

[4] يشمل الأفوكادو، والمانجو، والبابايا والأناناس الطازجة والمصنعة

[5] يشمل الأحذية

75 – ومن الواضح أن من الممكن توسيع نطاق التغطية بتمديد ولايات الجماعات لتشمل المنتجات ذات الصلة، ولكن مثل هذا الإجراء سيتطلب بالضرورة موارد إضافية ليست متاحة. فعلى سبيل المثال، لم تستطع الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحبوب توسيع نطاق التغطية لتشمل البقول والجذور والدرنات وفقا لما طلبته لجنة مشكلات السلع لقلة في الموظفين والموارد، ولا تُعنى الجماعة بهذه المنتجات إلا بالقدر اللازم للأعمال المتعلقة بمشاريع الصندوق المشترك.

حضور دورات الجماعات الحكومية الدولية

76 – يعطي حضور دورات الجماعات الحكومية الدولية مؤشرا أساسيا عن المواطن التي هي في حاجة إلى بذل جهود من أجل تحسين أهمية كل جماعة. وكما قد يتبين من الجدولين 1 و 2، يعد حضور البلدان المصدرة مرضيا بشكل عام، حيث يتجاوز 80 في المائة في معظم الحالات. أما حصة البلدان المستوردة فأقل، حيث تتراوح المشاركة في معظم الجماعات ما بين 50 و 60 في المائة. وبلغت مشاركة البلدان المستوردة أعلى مستوياتها بما يقارب 90 في المائة، في الجماعة المختصة بالزيوت والبذور الزيتية والدهون، تليها الجماعة المختصة باللحوم ومنتجات الألبان، والجماعة المختصة بالفاكهة الاستوائية، حيث تناهز مشاركتهما نسبة 80 في المائة.

77 – على العكس من ذلك، يعد تمثيل البلدان المستوردة للأليـاف منخفضاً، عدا فيما يخص السيسال، وانخفض على مدى عدة عقود ماضية. وإلى حد ما، يجسد ذلك نمو التجارة مع العديد من البلدان المستوردة الصغيرة، وزيادة التجارة في المنتجات المكونة من أليـاف لا يمكن تحديدها في إحصاءات التجارة، والتوقف الفعلي للإبلاغ عن التجارة بسلع معينة. وتُعزى أخيب النتائج إلى الجماعة الفرعية المختصة بالجلود الكبيرة والصغيرة، على مستوى كل من التصدير والاستيراد. وربما أثرت الفترة الكبيرة الفاصلة بين دورات الجماعة الفرعية على استمرارية برنامج عملها وما يرتبط بذلك من اهتمام البلدان الأعضاء.

78 – ويظهر متوسط أعداد البلدان الأعضاء والمشاركين في الدورات الثلاث الأخيرة للجماعات الحكومية الدولية في الجدول 5. ويقدم هذا الجدول أيضا، بالنسبة للدورات التي عقدت في المقر، حصة المشاركين من العواصم، وذلك مؤشر على الآثار القطرية ومستويات الخبرات المعنية. وعادة ما يكون عدد البلدان الحاضرة في الدورات المعقودة في الميدان أقل، ولكن مستوى المشاركة والخبرة الخاصة بالسلع لدى المشاركين يكون أعلى. وعلاوة على ذلك، ورغم أن المشاركة قليلة عدديا في الميدان فهي لا تزال تمثل حصة كبيرة من التجارة في العديد من الجماعات الحكومية الدولية.

الجدول 5 – حضور الجماعات الحكومية الدولية، الدورات الثلاث الأخيرة

الجماعة	عدد الدورات	متوسط عدد البلدان	متوسط عدد المشاركين	متوسط النسبة المئوية من العواصم	متوسط عدد المراقبين	
					الأمم المتحدة / المنظمات الحكومية الدولية	المنظمات غير الحكومية
الموز والفاكهة الاستوائية	1 المقر 2009 2 الميدان 2001 الميدان 2004	35 24	79 108	34 100	2 2	2 6
الحمضيات	1 المقر 2007 2 الميدان 1998 الميدان 2003	25 21	69 93	33 100	1 2	4 5
الشاي	3 الميدان 2006 الميدان 2008 الميدان 2010	18	108	100	2	3
الجوت والألياف الصلبة	2 المقر 2007 المقر 2004 1 الميدان 2009	17 6	35 21	66 100	3 2	1 1
الجلود الكبيرة والصغيرة	2 المقر 2001 المقر 2003 1 الميدان 2006	22 11	36 88	58 100	4 3	3 4
اللحوم ومنتجات الألبان	1 المقر 2006 2 الميدان 2004 الميدان 2009	48 23	93 38	60 100	4 2	5 2

الجماعة	عدد الدورات	متوسط عدد البلدان	متوسط عدد المشاركين	متوسط النسبة المئوية من العواصم	متوسط عدد المراقبين	
					الأمم المتحدة / المنظمات الحكومية الدولية	المنظمات غير الحكومية
البذور الزيتية والزيوت والدهون	2 المقر 2001[1] المقر 1997 1 الميدان 2009[2]	46 13	76 24	36 100	3 4	1 -
الحبوب والأرز	1 المقر 2004 2 الميدان 2007 الميدان 2009[3]	61 19	114 36	40 100	2 3	2 -
الدورة الاستثنائية	1 المقر 2010	77	158	22	6	3

[1] بالاشتراك مع الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالحبوب، وبالأرز، وباللحوم ومنتجات الألبان.

[2] بالاشتراك مع الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالحبوب، وبالأرز.

[3] بالاشتراك مع الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالبذور الزيتية، والزيوت، والدهون.

79 – وعادة ما تكون مشاركة البلدان الأعضاء في دورات الجماعات الحكومية الدولية الفردية أعلى بالنسبة للاجتماعات التي تعقد في المقر كما هو متوقع نظرا لوجود تمثيل للبلدان. ومن بين الجماعات الفردية المجتمعة في روما، تكون المشاركة أكبر عدديا فيما يخص السلع الغذائية الأساسية، وبخاصة الحبوب والأرز، واللحوم ومنتجات الألبان، والبذور الزيتية والزيوت والدهون. بل بلغت المشاركة ذروتها في الاجتماع الاستثنائي لما بين الدورات للجماعتين الحكوميتين الدوليتين المختصتين بالحبوب والأرز في سبتمبر/أيلول 2010 ردا على الارتفاع الكبير في أسعار الحبوب العالمية. وفي المتوسط، كان حوالي 40 في المائة من المشاركين من العواصم في حالة الجماعات المختصة بالحبوب والأرز والبذور الزيتية والزيوت والدهون. وفي حالة الجماعة المختصة باللحوم ومنتجات الألبان ارتفعت الحصة إلى 60 في المائة. وكانت نسبة المشاركين في الاجتماع الاستثنائي من العواصم أكثر من 20 في المائة بقليل.

80 – وأيضا كانت البلدان المشاركة في دورات المقر أكثر في الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالموز والفاكهة الاستوائية وفي الجماعة المختصة بالحمضيات. بيد أن عدد المشاركين أقل مما هو عليه الحال عند عقد الدورات في الميدان. كما أن مستوى الخبرة المتعلقة بالسلع في اجتماعات المقر أقل، كما يتبين من نسبة المشاركين من العواصم. بيد أنه باعتراف الجميع، غالبا ما يكون عدد المشاركين من البلدان المضيفة كبيراً جدا. فقد عقدت الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالشاي الدورات الأخيرة حصرياً في البلدان المنتجة في آسيا وأفريقيا. وكانت نسبة الحاضرين من البلدان مستقرة نسبيا، كما كانت أعداد المشاركين. ويعد متوسط عدد المشاركين من أعلى المعدلات في مختلف الجماعات.

81 – وعرفت الدورات المشتركة للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالألياف الصلبة، والجماعة المختصة بالجوت والتيل والألياف المماثلة، أدنى مشاركة للبلدان. وكانت المشاركة في الدورة المشتركة الماضية التي عقدت في الميدان مشاركة منخفضة للغاية، مما يشير إلى قلة الدول المنتجة التي تهتم جداً بهذه الألياف. ولعل الاعتبار الوحيد المعوض عن هذا التدني هو أن مستوى الخبرة المتعلقة بالسلع في دورات الميدان قريب من نظيره في اجتماعات المقر.

82 – وتمثل الجماعة الفرعية المختصة بالجلود الكبيرة والصغيرة حصة صغيرة من قيمة تجارة السلع المعنية، كما يتجلى ذلك في تدني معدل حضور البلدان في دورات المقر أو الميدان. ورغم أن تمثيل البلدان انخفض بمقدار النصف في الميدان، كانت مشاركة المندوبين أكبر بسبب حضور أكبر من البلد المضيف والبلدان المجاورة من أفريقيا.

سادساً – نهج لتعزيز أهمية الجماعات الحكومية الدولية

83 – أظهرت الجماعات على مدى أزيد من نصف قرن مرونةً في التكيف مع الظروف الاقتصادية والسياساتية الدولية. وعموما، يبدو أنها عند توقعات البلدان الأعضاء في معظم مجالات المسؤولية فيما يخص شفافية الأسواق، وتحليل الآفاق، واستعراض السياسات، وبحث القضايا الخاصة المتعلقة بسلعة معينة. ورغم محدودية الموارد، تقلدت جماعات عديدة مسؤوليات إضافية أيضا فيما يتعلق بأنشطة الصندوق المشترك التي تستهلك الكثير من الوقت وتتطلب خبرة خاصة.

84 – وقد تكون التساؤلات المطروحة حالياً بشأن أهمية الجماعات نابعة من تصور يرى أنها أصبحت أجهزة موجهة أكثر نحو تشجيع الدراسات والتحليل وأقل مراعاة للجانب العملي. وهناك أيضا مخاوف بشأن مدى تمثيلها لأصحاب المصلحة في أسواق السلع، بما في ذلك القطاع الخاص.

85 – كانت الجماعات في الفترة الأخيرة من تاريخها تعمل في ظل قيود صارمة نوعا ما فيما يخص الموارد والوقت. في هذه الظروف، ونظراً إلى ضعف احتمال زيادة الموارد المتاحة لأنشطة الجماعات، هناك حاجة ملحة إلى دراسة مدى وجود نهج جديدة يمكن للجماعات اعتمادها قصد تعزيز مساهماتها في تحقيق تطلعات البلدان الأعضاء. وقد اعتمدت بعض الجماعات بالفعل نهج مبتكرة لأعمالها مما عزز كثيرا من فعاليتها، بينما تنظر جماعات أخرى حاليا في ترتيبات عمل قصد تعزيز مشاركة البلدان الأعضاء.

86 – تقدم الأقسام التالية بعض الاقتراحات لتنظر فيها مجموعة العمل المفتوحة العضوية التابعة للجنة مشكلات السلع. وعلى عكس التسلسل الذي اتخذه موضوع هذه الورقة ستناقَش ترتيبات العمل أولا بما أنه يُعتقد أن تغيير طريقة العمل قد يعزز دور الجماعات الحكومية الدولية.

ترتيبات العمل

87 – قد تكون الجماعات الحكومية الدولية مستعدة للدخول في مرحلة رابعة من تاريخها الطويل، تنطوي على تفاعل وثيق مع حكومات البلدان الأعضاء في وضع البرامج وتنفيذها. ويرد الإطار العام للنظر في التغييرات الممكن إجراؤها على ترتيبات عمل الجماعات الحكومية الدولية في خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة. وتؤكد خطة العمل الفورية مجددا على إشراك البلدان الأعضاء في تخطيط البرامج وتنفيذها. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تجتمع اللجان الفنية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بما في ذلك لجنة مشكلات السلع التي تعد الهيئة الأم للجماعات الحكومية الدولية، بطريقة مرنة أكثر فيما يتعلق بمدة الاجتماعات ووتيرتها، وفقا للاحتياجات ومعالجة القضايا ذات الأولوية الناشئة.

88 – يبدو أن ترتيبات العمل الحالية للجماعات الحكومية الدولية، كما هي مبينة في الفقرة 70، مناسبة عموما، بالنظر أيضا إلى توافر الموارد. وبينما هناك ترتيبات لعقد اجتماع واحد كل سنتين، تعقد الدورات أصلا حسب "المطلوب". وفي ضوء هذه المرونة، ينبغي لجميع الجماعات الحكومية الدولية وضع ترتيبات لإجراء مشاورات مع أعضاء المكتب (أو مع البلدان الأعضاء الرئيسية في حالة مضي فترة طويلة بين الدورات) بشأن عقد الدورات وأنسب توقيت ومكان للاجتماع.

89 – وفيما يتعلق بهذا الأخير، ينبغي النظر في عقد الجلسات في أنسب المواقع لتشجيع مشاركة أكبر عدد من البلدان مع مراعاة الحاجة إلى ضمان مستويات عالية من الخبرة الفنية المتعلقة بالسلع وإشراك البلدان الأعضاء المنتجة والمستهلكة الرئيسية. وينبغي أيضا مراعاة مصالح البلدان النامية في استضافة الدورات لإتاحة فرص أوسع لإبراز قطاعات سلعها طالما كانت مستويات التمثيل الكافية متوقعة.

90 – وهناك حاجة إلى عناية خاصة في حالة الجماعات **المختصة بالسلع** المنخفض مستوى تمثيلها، ولا سيما الجماعة الفرعية المختصة بالجلود الكبيرة والصغيرة. فرغم الأهمية الكبيرة جدا لهذه الجماعة السلعية في التجارة الدولية وأهمية آثارها على مستوى إيرادات البلدان النامية، تعد مستويات المشاركة الحالية غير كافية للجماعة للاضطلاع بمسؤولياتها كاملة. لذا، ينبغي أن يطلب إلى أي دورة قادمة للجماعة الفرعية أن تنظر في كيفية (ومدى) مواصلة عملها واضعة في اعتبارها الحاجة إلى تعزيز المشاركة والسماح بتركيز عالمي لسوق الجلود الكبيرة والصغيرة. وفي هذا الصدد، ينبغي لجدول الأعمال المؤقت للدورة المقبلة أن يشير بوضوح إلى القضايا المطروحة للنظر فيها واتخاذ البلدان الأعضاء قرارات بشأنها. وينبغي تقييم نتائج الالتزام المتجدد للجماعة قبل اتخاذ قرار بشأن مستقبلها.

91 – وفي مجال تعزيز المشاركة والتفاعل الدينامي مع البلدان الأعضاء، ينبغي لأمانة كل الجماعات الحكومية الدولية أن تتشاور إلى أقصى حد ممكن مع المكتب والبلدان الأعضاء الرئيسية بشأن القضايا الأساسية التي يتعين النظر فيها، وينبغي تذكير الأعضاء بأنها قد تطلب إدراج بنود محددة في جدول أعمال الجماعة. ولدى انتخاب مكاتبها، ينبغي للجماعات النظر في الخبرة التي لدى المرشحين فيما يخص السلع.

92 – ينبغي أن يُطلب إلى كل الجماعات الحكومية الدولية أن تبحث طرائق إقامة تفاعل أقوى فيما بين الأعضاء لتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية التي تكتسب فيها خبرة خاصة في مجال السلع. وعلى وجه الخصوص يعد نموذج مجموعات العمل المخصصة الذي نفذته الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالشاي دليلا على التعاون الفعال من حيث التكلفة والدينامي بين البلدان المنتجة والمستهلكة الرامي إلى تطوير مدخلات متخصصة وموثوق بها إلى مساهمة تنتقل من المجال التحليلي أساسا إلى امتلاك عنصر عملي هام، مع ميزة إضافية تتمثل في كونها مساهمة منطلقة من مصالح البلدان الأعضاء.

93 – ولمعظم الجماعات الحكومية الدولية مشاركة على مستوى القطاع الخاص، إما كجزء من الوفود المعتمَدة للبلدان (الشاي، والجوت، والألياف الصلبة، والموز والفاكهة الاستوائية) أو بصفة مراقبين من الجمعيات التجارية التي لها مركز لدى منظمة الأغذية والزراعة (الشاي، والحمضيات، والألياف الصلبة، والموز والفاكهة الاستوائية، واللحوم ومنتجات الألبان، والجلود الكبيرة والصغيرة). وفي بعض الجماعات (الحمضيات، والجلود الكبيرة والصغيرة)، يُدرج القطاع الخاص ضمن وفود البلدان فقط عندما تجتمع الجماعة الحكومية الدولية المختصة في هذا المجال، لا سيما في حالة البلدان النامية.

94 – ويتباين التفاعل مع القطاع الخاص حسب الجماعة، بدءا من المشاركة النشطة في مجموعات العمل المخصصة (الشاي) والمشاركة المباشرة في تحديد الأسعار الإرشادية (الجوت والألياف الصلبة) وانتهاءً إلى تقديم الخدمات الاستشارية إلى الوفود الوطنية والعمل بصفة مراقب نيابة عن أعضاء الجمعيات التجارية. وهناك

مشاركة رسمية محدودة للغاية للقطاع الخاص في الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالحبوب، وبالأرز مما يجسد شدة اهتمام القطاع العام بهذه السلع.

95 – وبالإضافة إلى التفاعل من خلال الدورات الرسمية للجماعات الحكومية الدولية، جرى توسيع الاتصالات مع القطاع الخاص من خلال تنظيم أحداث جانبية لحضور دورات الجماعات (الجدول 3). وقد اجتذبت هذه الأحداث مشاركة كبيرة من القطاع الخاص نظرا إلى الاهتمام الخاص بالموضوعات المختارة. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى المنتدى العالمي للموز الذي تضمن تمثيلاً واسعاً من جميع أنحاء الصناعة، بما في ذلك المنتجون والعمال، وشركات التسويق، والتجار، وما إلى ذلك)، والذي كان حافزاً لأنشطة مستمرة من قبل أصحاب المصلحة تجاوزت الأنشطة موضوع البحث في الحدث نفسه؛ وندوة تخفيف انبعاثات غازات الدفيئة؛ ومؤتمر التبادلات السلعية.

96 – ولا يمكن الحصول على زيادة مشاركة القطاع الخاص إلا تدريجيا فقط، وسيعتمد على مدى استرعاء أنشطة الجماعات الحكومية الدولية للاهتمام في المستقبل. وينبغي لمختلف الجماعات أن تتناول بالتحديد نهجا لتشجيع هذه المشاركة ويمكن أن تشمل (1) توجيه انتباه البلدان الأعضاء في جدول الأعمال المؤقت إلى هذه المواضيع التي قد تكون ذات أهمية خاصة؛ (2) تنظيم عروض خاصة يقدمها القطاع الخاص إلى دورات الجماعة الحكومية الدولية المختصة بقضايا مواضيعية؛ (3) تكثيف تنظيم الأحداث الجانبية التي تهم القطاع الخاص تحديداً. وينبغي تشجيع الجماعات على الاستمرار في تنظيم هذه الأحداث الجانبية، مع ضمان حصولها على الموارد الكافية لتسيير أعمالها العادية بشكل مُرض.

97 – وفيما يتعلق بعقد اجتماعات مشتركة، تشير الخبرة إلى أن هناك قيمة للحفاظ على الممارسة الحالية المتمثلة في عقد دورات للسلع ذات الصلة معا من أجل التوصل إلى فهم أكمل للقضايا الشاملة لعدة سلع. ومع ذلك، بينما يتيح عقد اجتماعات مشتركة لاثنين من الجماعات الحكومية الدولية النظر الكافي في كل القضايا الفردية والمشتركة، تواجه الاجتماعات التي تشتمل على عدد أكبر من الجماعات الحكومية الدولية صعوبات ما لم تكن هذه الاجتماعات قد عُقدت لبحث قضايا محددة جداً وشاملة لعدة سلع. في حالة أربع جماعات حكومية دولية اجتمعت بصورة مشتركة (2001)، اعتبرت البلدان الأعضاء التجربة سلبية، لأنها لا تسمح بالنظر الكافي حتى في القضايا الأكثر تحديدا الشاملة لعدة سلع.

98 – وإذا كانت لعقد اجتماعات مشتركة مزايا مختلفة، سواء من حيث التكلفة والموضوعية، ينبغي مراعاة إمكانية وجود متطلبات خاصة بالسلع. فعلى سبيل المثال، يبدو أن هناك مؤشرات تدل على وجود حاجة إلى منتدى للنظر في القضايا التي تؤثر في سوق الأرز. ولذلك، فإن المرونة في عقد الجلسات ينبغي أن تمتد أيضا إلى إمكانية عقد دورات خاصة لهذه السلعة، أو عقدها بدلا من ذلك عقب دورات الجماعة المختصة بالحبوب والجماعة المختصة بالأرز، مما يتيح بعض الوقت الإضافي للاجتماع، أي ثلاثة أيام بدلا من اثنين.

99 – ويبدو أن التفاعل بين الجماعات الحكومية الدولية، ولجنة مشكلات السلع يتطلب بعض التعزيز من وجهة نظر ترتيبات العمل. وبشكل عام، أدرجت الجماعات الحكومية الدولية في أنشطتها عناصر من برنامج عمل لجنة مشكلات السلع. بيد أنه، لدى تحديد الأولويات الخاصة بالسلع، قد يكون من المفيد للرئيس أن يذكر المشاركين، في بداية كل دورة بالتوجهات الرئيسية لهيئتهم الأم، وقد أصبح ذلك أكثر جدوى مع النظر بشكل خاص في الأولويات التي اضطلعت بها لجنة مشكلات السلع في دورتها الثامنة والستين.

100 – وفي الوقت نفسه، ينبغي اتخاذ تدابير للجنة مشكلات السلع قصد اتخاذ إجراءات بشأن المسائل المحددة التي أثارتها الجماعات الحكومية الدولية التابعة لها. ونتيجة التعديلات التي أدخلت على ترتيبات عمل لجنة مشكلات السلع في عام 2005، تقدم تقارير الجماعات الحكومية الدولية إلى لجنة مشكلات السلع لأغراض الاطلاع عليها وإن كان للجنة أن تعلق عليها إن هي أرادت. ونتيجة لذلك، لم تتناول اللجنة بيانا سياسيا هاما أعدته الجماعة الحكومية الدولية المختصة باللحوم ومنتجات الألبان في عام 2009 بشأن "التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة من الإنتاج الحيواني"، كما أن البيان لم يعرض على نظر أي جهاز مختص أخر. ويبدو أن الجماعات بحاجة إلى وضع إجراءات لاسترعاء نظر لجنة مشكلات السلع إلى مسائل محددة تتطلب اتخاذ إجراءات بشأنها أو التعليق عليها.

الدور الموضوعي للجماعات الحكومية الدولية

101 – بصرف النظر عن زيادة مشاركة البلدان الأعضاء، تركز خطة العمل الفورية على بعض المجالات لتعزيز الدور الموضوعي للأجهزة القانونية التابعة للمنظمة، ولهذه المجالات آثار في الجماعات الحكومية الدولية. ولجنة مشكلات السلع مدعوة تحديداً إلى تعزيز التفاعل مع الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية والصندوق المشترك. بالإضافة إلى ذلك، يشير الإطار الاستراتيجي 2010–2019 إلى استمرار التحديات المرتبطة بالتجارة الدولية، مثل الحواجز التي تحول دون النفاذ إلى الأسواق والإعانات المحلية المشوهة للتجارة، والتي تؤثر على فرص وشروط التجارة بالنسبة إلى البلدان المتقدمة والنامية. وفي معرض الإشارة إلى آفاق المستقبل بالنسبة إلى البعد التجاري، هناك إشارة خاصة إلى جملة أمور منها ضرورة بناء القدرات المتصلة بالتجارة لمساعدة البلدان على تحديد السياسات والاستراتيجيات الملائمة واستغلال الفرص التجارية الجديدة التي قد تنشأ.

102 – من شأن إجراء تغيرات على ترتيبات عمل الجماعات الحكومية الدولية، وبخاصة تكثيف التفاعل مع البلدان الأعضاء في تخطيط وتنفيذ أنشطة الجماعات، أن يكون له تأثير كبير في مجالات العمل الموضوعية. وبالإضافة إلى المجالات ذات الأولوية التي حددتها البلدان الأعضاء (والتي ينبغي التماس مشاركتها فيها)، هناك وظيفتان ذواتا توجه عملي يمكن الاضطلاع بهما بدعم من البلدان الأعضاء، إذا توافرت الموارد الإضافية (من داخل المنظمة وخارجها).

103 – يتعلق المجال الأول بالاستخدام المكثف للخبرات الموثوقة التي لدى الجماعات الحكومية الدولية لوضع معايير فنية للعمل الدولي في محافل أخرى مكلفة بمسؤوليات تنظيمية وتفاوضية. وستدعم هذه الأنشطة دعما مباشرا الجهود التي تبذلها لجنة مشكلات السلع لتعزيز التفاعل مع الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية بصفة خاصة.

104 – أما المجال الثاني فيشمل بناء القدرات المتعلقة بقضايا التجارة والتنمية الخاصة بسلعة محددة لمساعدة البلدان النامية على تحديد السياسات والاستراتيجيات الملائمة واستغلال الفرص التجارية الجديدة؛ بل يمكن أن تشمل أيضا مجالات أخرى ذات أولوية مثل رصد تقلبات الأسعار وتحليل آليات الاستجابة الملائمة. وبخلاف بناء القدرات الجاري في مجال السياسة التجارية، الذي يراعي القضايا في توجهه أساسا، سيكون العمل المقترح تحت رعاية الجماعات، وذلك لدمج المعارف والشواغل المتعلقة بسلعة معينة في المناقشات السياساتية على المستوى الدولي.